جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2010– 2022)

إعداد الطلبة:

محمد كنز بوكحيلي

رضا حزام

إشراف الأستاذ(ة):

حنان شريط

السنة الجامعية 2023 – 2024

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (2010– 2022)

إعداد الطلبة:

محمد كنز بوكحيلي

رضا حزام

إشراف الأستاذ(ة):

حنان شريط

السنة الجامعية 2023 – 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قبل كل شيء الحمد لله على كرمه وفضله، الذي شرح لنا صدرنا، ويسّر لنا أمرنا، وخفّف عنا وزرنا، وأحل العقدة من ألسنتنا، وأفقه قولنا، وأنعم علينا بالتوفيق في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

ومن باب قول سيد الخلق حبيبنا محمد ص (مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر الله) نخص بالشكر الجزيل الأستاذة الفاضلة الدكتورة: حنان شريط، التي سخرت وقتها وجهدها في متابعة هذا العمل من أوّله إلى آخره، فكانت توجيهاتها القيمة وملاحظاتها النيرة حافزاً وسنداً قويّاً في إتمام العمل وإخراجه بأفضل صورة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخير وقتهم الثمين لقراءتها وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

وفي الأخير نزف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدّم يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد بإمدادنا بالمعلومات والنصائح القيمة أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية اللذان لم يبخلا علي بشيء وبذلا جهدهما لكي أتم مشواري الدراسي.

إلى أختي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى جميع أفراد عائلتي الأعزاء أدامهم الله نعم السند.

إلى كل من جمعتني بهم المواقف الطيبة إلى الصحبة الصالحة

إلى كل أساتذتي اللذين ساهموا في تكويني في جميع الأطوار وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة قالمة-

بوكـحيـلي محمـد كـنـز

الإهداء

الحمدلله الذي ما تمّ جُهد ولا ختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه الحمدلله على البلوغ، ثمّ الحمدلله على التمام.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي هذا العمل إلى روح والدي العزيز الطاهرة رحمه الله، من علّمني العطاء بلا انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وجعل قبره روضة من رياض الجنة.

إلى ملاكي في الحياة، إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود أمي الحبيبة، ألبسها الله ثوب الصحة والعافية وأطال الله في عمرها تاج فوق رؤوسنا.

إلى ابني الغالي أدم حسن قرة عيني ونبراس حياتي، حفظه الله ورعاه من كل شر، وسدد خطاه إلى الخير، ووفقه لما يحبه ويرضاه.

إلى الوردة الجميلة المهذبة لميس، وفقها الله في حياتها بنجاحات متعالية، كنجمة ضاوية.

إلى إخوتي الأعزاء، يا من تنعمت بهم في هذه الدنيا، سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني وفقكم الله لكل خير.

إلى كل أساتذتي وزملائي وأصدقائي ، من أسعدني الله بمواقفهم الطيبة في مشوار حياتي.

حـــزام رضـــا

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
إهـــداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	iv
مقدمة عـــامة	أ
الفصل الأول:مدخل مفاهيمي للإنفاق العام	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	03
المطلب الأول: تطور النفقة العامة مع تطور الدولة	03
المطلب الثاني: تعريف النفقة العامة وعناصرها	04
المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة	06
المبحث الثاني: أساسيات الإنفاق العام	08
المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة	08
المطلب الثاني: صور النفقات العامة	09
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة	10
المبحث الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام وترشيده وأثاره الاقتصادية	13
المطلب الأول: أسباب زيادة الإنفاق العام	13
المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام	15
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني:النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام	23
تمهيد	24
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	25
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	29

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وكيفية قياسه	**30**
المبحث الثاني:نظريات النمو الاقتصادي	**35**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	**35**
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية	**38**
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر	**42**
المبحث الثالث:دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي	**46**
المطلب الأول: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير	**46**
المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	**52**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	**56**
تمهيد	**56**
المبحث الأول:تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	**57**
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المشرع الجزائري	**57**
المطلب الثاني: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	**61**
المطلب الثالث: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر	**66**
المبحث الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	**75**
المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	**75**
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الثاني (2015-2019)	**77**
المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)	**79**
المبحث الثالث: تحليل مساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2010- 2022)	**82**
المطلب الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)	**82**
المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2022)	**85**
المطلب الثالث: تحليل علاقة النفقات العامة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2022)	**89**
خلاصة الفصل	**93**
خاتمة عامة	**95**
قائمة المراجع	**100**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	28
2	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	62
3	تطور نسب تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في الجزائر للفترة (2010-2022)	68
4	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2022)	70
5	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2010- 2021)	72
6	مخصصات برنامج توطيد النمو (2010- 2014)	77
7	تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)	83
8	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2022)	86
9	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010- 2022)	90

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد	47
2	أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	48
3	أثر التوسع في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS–LM	51
4	أثر التخفيض في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS–LM	52
5	تطور النفقات العامة في الجزائر (2010–2022)	66
6	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010– 2022)	85
7	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010– 2022)	87
8	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010– 2022)	92

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول سواء المتقدمة أو النامية لتحقيقه، فهو يعتبر بمثابة مؤشر حقيقي يعكس حالة اقتصاديات الدول، والمحرك الرئيسي الذي يعمل على تحسين الوضع الاجتماعي والرفع من رفاهية الشعوب، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لدولة ما يساهم بالتأكيد في تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية كالدخل الفردي، الاستهلاك، الاستثمار، التشغيل والتضخم.

تعتبر السياسة المالية من السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة بهدف التأثير على مستويات النشاط الاقتصادي، فخصائصها قادرة على توجيه الاقتصاد ككل، ومن بين أهم أدوات السياسة المالية نجد الإنفاق العام، هذا الأخير يحظى باهتمام معظم الدول نظرا لدوره في إشباع الحاجات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة على مختلف الظواهر الاقتصادية، وبالتالي فهو عنصر فعال لتحقيق تنمية حقيقية.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى للسيطرة على الإختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال البحث عن علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي، وتكييف النفقات العامة وتوجيهها بما يحقق الأهداف المسطرة، فباعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد في إيراداتها بدرجة أولى على الإيرادات الجبائية، جعلها تكيف نفقاتها حسب تغيرات أسعار البترول ووفق ما يحققه هذا القطاع من مداخيل، وتوجهها للقطاعات التي تضمن لها تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وهذا ما يجعله ينعكس على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الإشكالية الرئيسية

كانت ولازالت معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى حدوث زيادات حقيقية في نصيب الفرد من الدخل هدف وغاية إستراتيجية تعمل مختلف الدول النامية لأجل بلوغها وتحقيقها،ولقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من هذا الجانب، حيث أنها كباقي الدول النفطية حققت عوائد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة بفعل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وانتعاش الخزينة العمومية، مما مهد إلى عقد برامج تنموية طموحة خصصت لها مبالغ مالية ضخمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

❖ **ما مدى مساهمة الإنفاق العام في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)؟**

للإلمام بجوانب الموضوع تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الهدف من سياسة الإنفاق العام؟
2. ما هي أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر؟
3. ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية؟
4. ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تمت صياغة بعض الفرضيات واختبارها لتكون منطلقا لدراستنا ويمكن أن نوجزها على النحو التالي:

1. الإنفاق العام يستهدف تلبية الحاجيات العامة مما ينعكس على رفاهية أفراد المجتمع.
2. تتميز النفقات العامة في الجزائر بالزيادة المستمرة بسبب تدخل الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
3. يعتبر كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ظاهرتان تستهدفان تغيرات هيكلية في الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة المجتمع.
4. ترتبط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي في الجزائر وفقا لعلاقة طردية فكلما زادت النفقات العامة ساهم ذلك في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المفاهيم الخاصة بالإنفاق العام، وتطوره في الفكر الاقتصادي وتحليل المدارس الاقتصادي له كأداة من أدوات السياسة المالية.
2. محاولة فهم مدى فعالية وتأثير سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي واستعراض دور الدولة الجزائرية في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية من خلال الكشف عن حجم الإنفاق العام وبالتالي حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا الكشف عن مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة.

3. محاولة الإلمام بمختلف برامج الإنفاق العام مع إبراز أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتحليل مميزات كل مرحلة خلال فترة الدراسة ومعرفة مدى نجاعة كل منها وبالتالي الوصول إلى مدى أثر كل منها في تعزيز النمو الاقتصادي.
4. محاولة التعرف على مصادر الإيرادات في الاقتصاد الجزائري، وكيفية تغطيتها للنفقات العامة ومساهمتها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
5. إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة من خلال التدخل المالي للدولة.
6. الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد في إنعاش الاقتصاد الجزائري وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة أحد أهم المواضيع المهمة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة، والمتمثل في دور الإنفاق العام في تعزيز معدل النمو الاقتصادي، وهذا من خلال إلقاء الضوء على جانب الإنفاق الحكومي في الجزائر الذي تعتمد على تغطيته من مداخيلها التي ترتكز أساسا على الإيرادات من المحروقات باعتبار اقتصادها ريعي، وهذا من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة.

على هذا الأساس تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تحقيق النمو الاقتصادي من طرف الدولة كما تتجلى هذه الأهمية أيضا في طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال ودوره في التأثير على النمو الاقتصادي الجزائري بزيادة الدخل وتحسين الناتج المحلي، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير تتجلى أهمية الدراسة في إبراز دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الاقتطاعات التي تحصل عليها وتحولها كإنفاق حتى تضمن تحقيق توازن الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاجتماعي.

منهج وأدوات الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام ونظريات النمو الاقتصادي والتطرق لمختلف التعاريف والأفكار المتعلقة بالإطار المفاهيمي لهما.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تخص موضوع الدراسة، وتقييم أداء الإنفاق العام في الجزائر ومدى فعاليته في دعم النمو الاقتصادي بالاعتماد على البيانات الرقمية الصادرة من الجهات الرسمية المختصة.

حدود الدراسة

يتحدد النطاق العام لهذه الدراسة وفق الحدود التالية:

- الحدود المكانية: نظرا لاختلاف تركيبة اقتصاديات الدول فلا يمكن تقديم دراسة شاملة لعديد السياسات والنظم الاقتصادية التي تختلف عند كل دولة، لذا ارتأينا أن تكون دراستنا على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي.
- الحدود الزمانية: فيما يخص الإطار الزمني للدراسة فيشمل الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022 وهي الفترة التي عرفت عدة برامج اقتصادية وتنموية مختلفة في الجزائر.

هيكل الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات، قسمنا موضوع الدراسة بمضمونه إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول كل فصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية ثم خاتمة عامة وكان ذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول جاء تحت عنوان "الإطار المفاهيمي للإنفاق العام" حيث تطرقنا فيه لعموميات حول النفقات العامة ، قواعد وأسس النفقات العامة وأهم الأثار الاقتصادية للنفقات العامة.
- الفصل الثاني عنون ب"النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام"وتطرقنا فيه لمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له وكذا محاولة تسليط الضوء على دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي.
- الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان " دراسة تحليلية لمساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010–2022)" تم التطرق فيه لتحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر وكذا

تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي، وفي الأخير دراسة تحليلية للإنفاق العام في الجزائر ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة

كانت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي موضع اهتمام العديد من الدراسات، وعليه استندنا في البحث حول موضوع دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها:

1. لعمرية لعجال (2017)،"**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة من 1970-2014**"، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

تناولت الدراسة من الجانب الفكري والنظري المتعلق بالنفقات العامة ومختلف معايير تقسيمها وأسباب زيادتها وكذا أثارها إضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والمدارس والنماذج،أما الجانب التطبيقي تطرقت الدراسة لتقديم وعرض واقع السياسة الاتفاقية خلال الفترة من 1970 إلى 2014، وانتهت الدراسة إلى استخلاص أن اقتصاد الجزائر ريعي موجه المداخيل وتستحوذ نفقات التسيير على هيكل النفقات وعليه يجب تحقيق مبدأ مضاعف الإنفاق العام أي جهاز إنتاجي مرن لتغطية الإنفاق العام ويبقى الاقتصاد الجزائري هش مرتبط بتطور أسعار النفط التي تتحكم فيها الظروف الخارجية .

2. فتاح دنيا (2021)،"**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990-2017**"، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه،تخصص مالية بنوك وتأمينات،جامعة محمد خيضر بسكرة .

هدفت هذه الدراسة من الجانب الفكري والنظري إلى عرض مفاهيم السياسة المالية من خلال آليات التدخل المالي من نفقات وإيرادات وتقييم دورها في تحقيق النمو الاقتصادي ،أما الجانب التطبيقي من خلال تحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالرجوع إلى البرامج المتخصصة، وانتهت الدراسة إلى إعادة النظر في السياسة المالية للاقتصاد الجزائري من جهة الإنفاق بترشيدها والعمل على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات بالتوجه نحو التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري والقضاء على البطالة لتحقيق معدلات نمو معتبرة على المدي البعيد.

3. عدة أسماء(2016)، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 الجزائر.

الدراسة تطرقت إلى الجانب النظري المتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل بعض النظريات أما في الجانب التطبيقي تطرقت إلى أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2001 إلى 2014، وانتهت الدراسة إلى استخلاص أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ضعيف لأنه لا يشمل كل قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة وعدم قدرتها على تغطية الطلب الناتج عن الزيادة في الإنفاق العام ولجوئه إلى الواردات لامتصاص الطلب الكلي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي هي رهينة قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

مبررات اختيار موضوع الدراسة

يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى العديد من المبررات يمكن حصرها كما يلي:

1. محاولة معرفة أبعاد وأشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال إنفاقها العاممحاولة مدى فاعلية هذه الأداة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
2. طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط أداؤه بأداء قطاع المحروقات الذي يتسم أحيانا بالضعف وعدم الاستقرار وذلك نتيجة للتقلبات والانهيارات الكبيرة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ومنه إدراك حقيقة أن تنويع مصادر النفقات يعد أمر ضروري لبناء اقتصاد وطني قوي لتعدد مصادر دخله وهو ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
3. أسباب ذاتية: نتيجة الرغبة في الإلمام بالموضوع والبحث في المجالات المالية المتعلقة بالاقتصاد الوطني الجزائري هذا من جهة وكون سياق موضوع البحث يتماشى واهتماماتنا البحثية والعلمية ضمن التخصص الدراسي الجامعي.

صعوبات الدراسة

يمكن اختصار الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إنجاز دراستنا هذه في صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات بالدقة المطلوبة بسبب تضاربها من مصدر لآخر (بنك الجزائر – الديوان الوطني للإحصائيات ...إلخ).

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للإنفاق العام

تمهيد:

عرف دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورا جذريا وعميقا، كان له الأثر الكبير في جميع نواحي الحياة الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وكان من نتائج هذا التطور تزايد الاهتمام بالإنفاق العام نظرا لدوره في إشباع الحاجات العامة وإسهاماته في استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إذ تعد النفقات العامة أداة الدولة التي تستخدمها للتأثير على مختلف الظواهر الاقتصادية، باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية التي تمتلكها الدولة وتستخدمها في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، وقد برزت في العقود الأخيرة ظاهرة تزايد النفقات العامة مما شجع الدول على اعتماد مبدأ ترشيد الإنفاق العام لضمان توجيه الموارد المالية إلى وجهتها المناسبة وإشباع الحاجات العامة والنهوض بكافة جوانب الأنشطة العامة للدولة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

المبحث الثاني: أساسيات النفقات العامة

المبحث الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام وترشيده وأثاره الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة من أجل تحقيق الأهداف المختلفة، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور النفقات العامة مع تطور الدولة، تعريف النفقة العامة ومختلف عناصرها ومبررات اللجوء إلى النفقات العامة.

المطلب الأول: تطور النفقة العامة مع تطور الدولة

حرص التقليديون على دراسة النفقات العامة في ظل المنطق الكلاسيكي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي كانت الدولة تقوم بإشباعها طبقا لمقتضيات المذهب الاقتصادي الحر، إذ كانت الدولة أنذاك تقدس مبدأ توازن الموازنة فلا تسمح بتحصيل إيرادات أو بتكليف الأفراد بأعباء مالية إلا في حدود ما يلزمها من نفقات لسير المرافق العامة، ولذلك لم يتعرض التقليديون لبحث التحليل الاقتصادي للنفقة والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أو في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا طبيعيا حسب المنطق التقليدي الذي كان يعتبر نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام الذي كانت تقوم به الدولة وهي بصدد تحقيق دورها الضيق في حياة الأفراد في شكل الدولة الحارسة، وعليه فقد كان الإنفاق العام يتسم بطابع حيادي[1].

ومع التطور في العصر الحديث لم تعد الدولة مجرد دولة حارسة فقط كما كانت، وإنما أخذت تتدخل بشكل متزايد في النشاط الاقتصادي الوطني وفي الحياة الاجتماعية، فزادت أهمية الإنفاق العام لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صار لزاما على الدولة إشباع حاجات الأفراد، كما أصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد، ولقد أدت هذه التطورات إلى خروج الموازنة العامة للدولة على منطق التوازن الحسابي، أي توازن النفقات مع الإيرادات حسابيا الذي كان سائدا في الفكر التقليدي، وإمكانية زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف الدولة الحديثة كافة على الرغم من احتمال وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد أظهرت التجارب

[1] لعمرية لعجال، "**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2016/ 2017، ص8.

والتطبيقات المالية الحديثة فكرة إحداث عجز منظم في الموازنة العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الأثار الضارة للدورات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: تعريف النفقة العامة وعناصرها

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

اجتهد الاقتصاديون والمختصون في المالية العامة في إعطاء تعريفات مختلفة للنفقة العامة، نذكر من بين تلك التعريفات:

عرّفت النفقة العامة بأنها: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[2].

كما عرّفت بأنها " مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة، خزينة الدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة "[3].

وتعرف كذلك النفقات العامة بأنها: "صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة "[4].

وعرّفت أيضا بأنها: "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة"[5].

أما الإنفاق العام فيعرّف بأنه: "استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"[6]،

---

[1] لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] مليكة حجاج، **الأدوات الرقابية على النفقات العامة في القانون الجزائري** ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجلفة، مارس 2018 ، ص08.

[3] نوار بومدين، "**النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، 2011/2010، ص11.

[4] لحسن دردوري والأخضر لقليطي ، "**أساسيات المالية العامة**" ، ط1، دار حميثرا للنشر ، مصر، 2019 ، ص2.

[5] وهيبة سراج، "**دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، جانفي 2018، ص 91

[6] بن مسعود عطاالله وعبد الناصر بوثلجة، "**أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 7، المجلد2، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر 2014، ص30.

أما سياسة الإنفاق العام فتعرف بأنها: " تلك الإجراءات المتخذة من طرف الدولة عن طريق هيئاتها التي تحمل صفة الشخصية الاعتبارية العامة، من خلال إخراج مبلغ نقدي من ذمتها المالية، الهدف منها إشباع الحاجات العامة للأفراد".[1]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام هو تلك العملية أو الإجراءات التي يتم من خلالها صرف وتوزيع مبالغ مالية من قبل هيئة عامة لإشباع حاجة عامة، وهذه المبالغ المالية التي يتم إنفاقها يطلق عليها مصطلح النفقات العامة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنفقة العامة بأنها مجموع المبالغ المالية التي تنفقها دولة ما بمختلف هيئاتها من أجل إشباع حاجات الأفراد وتحقيق منافع عامة.

الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

تشتمل النفقة العامة على ثلاث عناصر رئيسية هي[2]:

أ. النفقة العامة مبلغ من النقود: تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي، حيث تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي مادامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، شأنها في ذلك شأن الأفراد.

ب.النفقة العامة تصدر عن هيئة عامة: يدخل في إطار النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة وهم أشخاص القانون العام، وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها سواء كانت جهات عامة مركزية أو محلية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية

---

[1] سفيان هواري وفاطمة نقال، "**أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط الجزائر، المجلد5، العدد1، جوان 2021، ص75.

[2] محمد خصاونة، "**المالية العامة النظرية والتطبيق**"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص50، 51.

والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بمبالغ مالية لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلا، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص.

ج.النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام: ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بالأساس إشباع الحاجات العامة، وتحقيق الصالح العام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة، ويستند هذا العنصر على سندين: الأول أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تقوم الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة نيابة عن الأفراد، ومن ثم يلزم أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، أما السند الثاني فيتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا تكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو لفئات اجتماعية دون غيرها.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى النفقة العامة

توجد ثلاث وظائف رئيسية للنفقة العامة، وهي:[1]

1.**تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:** يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد، عملية توزيع الموارد المالية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يقابله ندرة الموارد، وبالتالي فإن تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار، وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها.

وهنا يأتي دور الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد المتاحة، سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد، تمكّن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الإختلالات، أو عن طريق

[1] كريم بودخدخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009/ 2010، ص33-38.

تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني والتي تقوم بإنتاج السلع والخدمات لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.

2. **إعادة توزيع الدخل:** تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أي تركيبة كانت من النفقات العامة، كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية، ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الأثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة.

3. **تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:** يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الإختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلباً، سواء على النمو أو توزيع الدخول أو الاستهلاك أو العمالة وغيرها. ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي هو الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد الوطني لارتفاع المستوى العام للأسعار، لكن هذه الحالة نظرية فقط ومستحيلة الحدوث باعتبار أن أي اقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد وثبات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

وبالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد الوطني، من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسب البطالة، وهذا ما يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلباً على الاقتصاد.

المبحث الثاني: أساسيات الإنفاق العام

سنتناول من خلال هذا المبحث أساسيات الإنفاق العام، متمثلة في الضوابط الأساسية لتسيير النفقات العامة، صور النفقات العامة ثم التقسيمات المختلفة لها.

المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة

لعل من الضوابط الأساسية لتسيير النفقات العامة يمكن ذكر[1]:

1- **ضابط المنفعة:** ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول، والذي يتفق عليه الاقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة على النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين نتائجها، وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

2- **ضابط العقلانية والرشادة الاقتصادية:** ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

3- **ضابط المرونة:** ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الاقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

4- **ضابط الإنتاجية:** ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الاقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الاقتصادي.

---

[1] عمار عماري ووليد محمادي، "**أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف1، ص ص4،3.

5- **ضابط العدالة:** ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: صور النفقات العامة

للنفقات العامة صور متعددة ومختلفة، من أهمها:[1]

1. الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية: تعرف الأجور والرواتب بالمبالغ النقدية التي تقدّمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة كثمن للخدمات التي يقدّمونها، وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه المرتبات كمراعاة طبيعة العمل والأخذ بالمؤهل العلمي والتقني، أما المدفوعات التقاعدية فهي المبالغ التي تقدّمها الدولة بصورة دورية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا السن القانوني الذي يجعل استمرارهم في الخدمة العامة صعبا.

2. القيام بمشتريات الدولة وتنفيذ الأشغال العامة: وتمثل أثمان الأدوات التي تقوم الدولة بشرائها أو تخصيصها لإشباع الحاجات العامة، وفيما يخص تنفيذ الأشغال العامة تقوم الدولة بالاتصال والاتفاق مع مقاولين معينين من خلال الإعلان عن مناقصات.

3. الإعانات: تعتبر المنح والإعانات تياراً من الإنفاق تقرّر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات، وتقسّم الإعانات إلى:

- **الإعانات الداخلية:** وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها..الخ، كالإعانات الاجتماعية الممنوحة للعجزة؛
- **المنح والإعانات الدولية:** وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالاً متعددة، بحيث تكون مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة.

4. أقسام الدين العام وفوائده: القروض العامة عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية، وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط

[1] كفية قسميوري، "**أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة)- دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992- 2018**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2020/ 2021، ص ص31، 32.

إصدار القرض العام، ومن الأهمية أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديونها العامة (أي كان نوع هذه القروض وآجالها)، وذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق عدة معايير، من بينها:

الفرع الأول: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة اقتصاديا إلى[1]:

❖ **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

❖ **النفقات التحويلية:** والتي تتمثل بالنفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. كالإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات أي أن الدولة تهدف لإعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.

الفرع الثاني: تقسيم النفقات حسب دوريتها

تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى[2]:

❖ **النفقات العادية:** والتي يطلق عليها اسم النفقات المنتظمة أو النفقات الجارية وهي تتمتع بالدورية والانتظام، كرواتب الموظفين وأجور العمال...الخ.

❖ **النفقات غير العادية:** يطلق عليها مصطلح النفقات غير الجارية، فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية ومنتظمة، وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة طبيعية..الخ، يتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرينة، مصر، 2000،ص ص 40، 41.

[2] عادل فليح العلي، "**مالية الدولة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص119.

الفرع الثالث: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

تقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى[1]:

❖ **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات التي ترتبط بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات قطاعات الدفاع والأمن والعدالة ... وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

❖ **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للأفراد، ويكون ذلك عن طريق توفير إمكانيات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتكفل بالفئات التي تعاني من ظروف صعبة كالبطالين و الفئات المحرومة التي لا تملك دخلاً.

❖ **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، وتنفق لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة حسب نطاقها الجغرافي

حسب معيار الامتداد الجغرافي للنفقة وحجم الأفراد المستفيدين، تنقسم النفقات العامة إلى نفقات مركزية (وطنية)، وأخرى لامركزية (محلية)، وذلك كما يلي[2]:

❖ **النفقات العامة المركزية (الوطنية):** يقصد بالنفقات المركزية، تلك التي تسري على جميع أفراد الشعب بالدولة، وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية، وذلك مثل نفقات الدفاع والأمن والقضاء والبحث العلمي.

---

[1] محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 70، 71.

[2] يوسف جيلالي، "**تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84- 17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18- 15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد7، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط الجزائر، نوفمبر 2023، ص ص272، 273.

❖ **النفقات العامة اللامركزية (المحلية):** يقصد بالنفقات المحلية أو اللامركزية، تلك الموجهة لسكان لإقليم معين من الدولة، أي تتولاها سلطات الحكم المحلي، وتسري فقط على مواطني وسكان إقليم معين من الدولة، وتسجل في ميزانية هذا الإقليم، كميزانية الولاية وميزانية البلدية.

ويتحدد معيار توزيع النفقات العامة بين نفقات وطنية ومحلية، بحسب النظام الإداري المتبع في كل دولة.

المبحث الثالث: أسباب زيادة الإنفاق العام وترشيده وأثاره الاقتصادية

من أهم الظواهر الاقتصادية التي برزت في العقود الأخيرة هي ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي، وقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وهو ما شجع الدول على تبني ما يعرف بترشيد الإنفاق العام قصد الخفض من النفقات وتوجيهها توجيها صحيحاً، نظرا لما تكتسيه النفقات العامة من أهمية وأثارها الاقتصادية المختلفة على جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة.

المطلب الأول: أسباب زيادة الإنفاق العام.

برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة تزايد النفقات العامة في معظم الدول، وقد لوحظ أن الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية، وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب.

الفرع الأول: أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في[1]:

أ. **تدهور قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية، ويظهر ذلك من خلال الارتفاع المضطرد في الأسعار، حيث يضطر المشتري لزيادة عدد الوحدات النقدية لشراء نفس الكمية من السلعة التي كان يشتريها بوحدات نقدية أقل، وبالتالي فهو يستفيد من نفس المنفعة لكن بوحدات نقدية أكثر، مع أن مسألة قياس المنفعة من السلعة تبقى مسألة ذاتية، ويعتبر تدهور قيمة النقود السبب الغالب في زيادة النفقات العامة.

ب. **توسع مساحة الدولة وزيادة عدد السكان:** تعتبر زيادة النفقات العامة الناتجة عن توحد دول مع بعضها البعض تحت دولة واحدة، أو زيادة عدد السكان زيادة ظاهرية فقط، ذلك أن زيادة النفقات في هذه

[1] ناجم وافي وعبد الجليل جلايلة، "**ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990– 2019)**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8، العدد2، جامعة أدرار الجزائر، جوان 2020، ص ص111، 112.

الحالة لم تكن بسبب التوسع في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة لنفس الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة.

ج. **اختلاف الطرق والتقنيات المحاسبية والمالية:** إن التغير في الأساليب والإجراءات المحاسبية والمالية التي يتم بموجبها حساب النفقات العامة يمكن أن يقود إلى زيادة ظاهرة فيها دون زيادة حقيقية في النشاطات التي تتولى الدولة القيام بها من خلال هذه النفقات، وبحيث لا تزداد الحاجات العامة التي يتم إشباعها ولا تزداد المنافع العامة التي تتحقق نتيجة لها ومثال ذالك تحول الاقتصاد في بعض نشاطاته إلى استخدام النقود بدلا من ممارسة هذه النشاطات بدون استخدامها، وحيث تتم بعض أوجه الإنفاق بدلا من ممارسة هذه النشاطات بدون استخدامها وحيث تتم بعض أوجه الإنفاق (العيني) عينا في المجالات التي لا تستخدم النقود.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

نقصد بذلك وجود عوامل معينة، تؤدي إلى زيادة قيمة النفقات الحقيقية نتيجة لتزايد عبئ التكاليف العامة، وتتمثل هذه الأسباب في[1]:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر الازدياد المطرد للنفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية)، وبالتالي فإن هذه الزيادات تمكن الدولة من زيادة مقدار ما تقتطعه من هذا الدخل في صورة أعباء وتكاليف وهذا يفسح المجال لزيادة الإنفاق العام.

ب. **الأسباب الاجتماعية:** عادة ما تلعب العوامل الاجتماعية دوراً بارزاً في زيادة المطالبة بتحسين الخدمات العامة، ورغبة الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم، وتتمثل أسباب زيادة النفقات على الجانب الاجتماعي أساساً في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي من سنة لأخرى، وكذا تركز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية الصحية، الثقافية، خدمات النقل...إلخ.

[1] حنان حاقة ومليكة خالدي، "**أثر الإنفاق العام على القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (1980-2015)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 13 و14 مارس 2018، ص ص 4، 5.

ج.الأسباب الإدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وكذا تضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة والاشراف على المشروعات العامة المختلفة زيادة حجم النفقات العامة.

د. الأسباب المالية: ترتكز هذه الأسباب في أمرين أساسين هما: أولا سهولة الاقتراض؛ حيث أصبح من السهل حصول الدولة على القروض من أجل تمويل زيادة حجم النفقات العامة، أما الأمر الثاني فيتمثل في وجود فائض في الإيرادات العامة والذي بدوره يشجع الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها.

هـ.الأسباب السياسية: تتسبب بعض العوامل السياسية في زيادة حجم النفقات العامة، ومن بعض العوامل نجد انتشار مبادئ الديمقراطية وتنامي الوعي السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية في القرار السياسي، حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها والتأكد من توجيه النفقات إلى الفئات المعنية، أما العامل الثاني فيتمثل في زيادة النفقات العسكرية والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحالي، من خلال صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، إضافة إلى ازدياد نفقات التمثيل الخارجي للدولة (سفارات، قنصليات، ممثلين..الخ)

المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق العام

مع تفاقم ظاهرة زيادة حجم النفقات العامة، برز الاهتمام بموضوع ترشيد النفقات العامة باعتباره الحل الأنجع من أجل التحكم في النفقات وخفض عجز ميزانيات الدول.

الفرع الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام

يقصد بترشيد الإنفاق العام:" التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع". [1]كما يقصد به أيضا:" قدرة الدولة في التحكم وتجنب الإسراف في الإنفاق العام، بشكل يمكن من مواجهة العجز غير المرغوب في الموازنة العامة، ودون الإخلال بالدور الوظيفي للدولة في تحقيق أهداف المجتمع[2].

[1] محمد عمر أبو دوح، " **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص44.

[2] كفية قسميوري، مرجع سبق ذكره، ص38.

ويقصد به أيضا: "تحقيق أكبر قدر من النفع للمجتمع بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة في الإنفاق، حيث أن الكفاءة في الإنفاق تعني عدم الإسراف، ومحاولة إحلال التوازن بين النفقات العامة وما أمكن تحصيله من موارد عادية للدولة".[1]

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن القول أن ترشيد النفقات العامة هو تلك القواعد والضوابط التي تلتزم بها الدولة من أجل الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة، من خلال الالتزام بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام وذلك من خلال تفادي الإسراف والتبذير.

الفرع الثاني: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

إن ترشيد النفقات العامة يتطلب التزام الدولة بمجموعة من الضوابط، أهمها[2] :

أ. ضرورة ترتيب أولويات النفقات العامة: بمعنى ترتيب النفقات العامة وفق سلم الأولويات، وهذا يتطلب دراسة وافية لأوجه النفقات العامة والمكاسب والمنافع المرجوة منها، بمعنى ترتيب الحاجات العامة إلى ضرورية وكمالية أو تحسينية وترشيد الإنفاق العام يكون وفق هذا السلم.

ب. تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة: إذا كانت النفقات العامة تسعى لتحقيق المنفعة العامة، فليس من الضروري أنه كلما زادت النفقات العامة زاد النفع العام، ويتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية لدى الأفراد بعد تحملهم الأعباء الضريبية.

ج.إعداد دراسة جدوى للمشروعات التي يتقرر إقامتها: إن ترشيد النفقات العامة بالنسبة للمشاريع الحكومية يتطلب إجراء دراسات تحليلية ومفاضلة بين المشاريع قبل اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذها، لأن أي اختيار سيئ للمشاريع قد يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطلوبة في السوق، أو عدم تشغيل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية أو إنتاج سلع بتكاليف تزيد عن تكاليف استيرادها..إلخ.

د. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تنص قواعد المالية العامة على اشتراط الترخيص المسبق من السلطة التشريعية قبل إنفاق الأموال العامة، وهو ما يساعد على ترشيد النفقات العامة، لأن أعضاء السلطة التشريعية عند مناقشتهم لمشروع الموازنة العامة، يوافقون فقط على تقديم الاعتمادات للنفقات ذات النفع العام.

---

[1] براهيم خناطلة ونادية خلفة، "**ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1، جانفي 2020، ص559.

[2] فتيحة الجوزي، "**تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها**"، مجلة معارف، العدد23، قسم العلوم القانونية، جامعة البويرة الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص212، 213.

هـ-تجنب الإسراف والتبذير: إن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير الإسراف والتبذير، لأن تبذير النفقات العامة ينقص رصيد المال العام الذي قد يوجه لنفقات ذات نفع وأكثر جدوى، كما أنه يفقد ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية ويجعلهم يتهربون من دفع الضرائب.

الفرع الثالث: متطلبات إنجاح سياسة ترشيد الإنفاق العام

لضمان نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام، يتطلب توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات، أهمها:[1]

أ. وجود إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية ترشيد الإنفاق العام.

ب. كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: لابد من وجود أجهزة إدارية تعمل بكفاءة من حيث تحصيل الإيرادات وتخصيصها، وتتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، وتقوم بالوظائف المحددة لها.

ج. التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: وكل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به.

د. توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدول التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به.

[1] كفية قسميوري، مرجع سبق ذكره، ص58.

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة

يؤثر التوسع في الإنفاق العام على العديد من المتغيرات الاقتصادية للدولة، وقد يكون التأثير مباشرا أو غير مباشر حسب كبيعة النفقات والهدف المرجو منها.

الفرع الأول: الأثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام

هي الأثار التي تترتب على الإنفاق العام مباشرة، أي الأثار الأولية للإنفاق العام، وفي ما يلي بعض المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر فيها الإنفاق العام تأثيرا مباشرا:[1]

أ. أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني: تظهر أهمية الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال دوره في زيادة القدرة الإنتاجية الوطنية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني، وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج وذلك عن طريق النفقات الجارية مثل الصحة،التعليم..الخ، كما يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الكلي الفعال كون أن هذا الإنفاق يمثل طلبا مباشراً على السلع والخدمات، وبالتالي فهو يرفع الطلب الفعلي بزيادة حجمه وكفاءة توظيفه مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة هذا الطلب بزيادة الإنتاج من السلع والخدمات أو خفضه عند الحاجة، وهو ما تتميز به الدول المتقدمة صناعياً على عكس ما يحدث في الدول النامية.

ب.أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني بطريقتين: أولهما؛ في حالة شراء الحكومة لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، أو ما تقوم به من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء للأجهزة والآلات والمواد اللازمة للإنتاج العام أو أداء الوظائف العامة، وثانيهما توزيع الدولة لدخول مخصصة جزئيا أو كليا للاستهلاك، مثل النفقات المتعلقة بالأجور والرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، حيث تعد هذه النفقات من النفقات المنتجة لأنها تمثل مقابل ما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات، فتؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج.

ج.أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني: تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو

---

[1] من مرجعين:

- إيمان بوعكاز، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001– 2011)–**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015/ 2016، ص ص72، 73.

- حميد عزري، "**أثر النفقات العامة على التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)–**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2019/ 2020، ص29–31.

ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد والمجتمع، فالنفقات العامة التي تقدّم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار.

د. أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل: يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يقسم بها بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والتي تتحصل على نصيبها منه على شكل أجور وأرباح وفوائد وريع كنتيجة لمساهمتهم في عملية الإنتاج، يظهر هذا التأثير من جهة؛ من خلال تدخل الدولة في توزيع الدخل الأولي (بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية كالأجور وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج)، وقد يظهر أيضا هذا التأثير من خلال تدخل الدولة في إعادة التوزيع النهائي من خلال التدخل عن طريق إجراء تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على دخول عوامل الإنتاج الناجمة عن التوزيع الأولي، والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق عدة أدوات أهمها التوسع في النفقات التحويلية، بصفة مباشرة عن طريق حصول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو بصفة غير مباشرة عبر منحهم إعانات نقدية وتعتمد الدولة في تمويل هذه النفقات على فرض ضرائب مباشرة خاصة التصاعدية منها، وهي الضرائب التي تزداد قيمتها مع زيادة دخل المكلف، وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المنخفض، أما إذا موّلت النفقات التحويلية عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة فإن الطبقات المحدودة تتحمل العبء الأكبر، وبالتالي فإن عملية إعادة التوزيع ستزيد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

الفرع الثاني: الأثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام

لا تقتصر الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على الأثار المباشرة فقط، بل تشمل أيضا الأثار الاقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة أثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني من خلال الاستهلاك المولد، أو مما يعرف بأثر المضاعف، كما

تؤدي النفقات العامة إلى أثار غير مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المولد، أو ما يعرف بأثر المعجل، وفي ما يلي نوجز المقصود بكل من أثر المضاعف وأثر المعجل:[1]

أ. أثر المضاعف: يعد "ريتشارد ف كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" هو مضاعف التشغيل، أما الاقتصادي "كينز" فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي في الدخل الوطني، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل الوطني.

وبناءً على ذلك؛ فإن مضاعف الاستثمار هو العامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، والاستثمار المستقل هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، وغالبا ما يكون الإنفاق الاستثماري العام استثماراً مستقلاً لأنه يتحدد بموجب خطط استثمارية طويلة الأجل، ويأخذ في الحسبان معايير مختلفة تماماً عن المعايير التي يقوم عليها الإنفاق الاستثماري الخاص.

إذن مضاعف الإنفاق الحكومي هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك يزداد بازدياده وينخفض بانخفاضه. علماً أن هذا الميل يختلف من فرد إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإن وجود تسرب في دورة الدخل ينقص من قيمة المضاعف، كما يتأثر المضاعف بإمكانية وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد، فكلما كان الاقتصاد يعمل دون التشغيل الكامل كلما كان الجهاز الإنتاجي قادراً على الاستجابة للزيادات المتتالية في الطلب الاستهلاكي، وأنتج المضاعف أثره، وهي الوضعية التي تعرفها الاقتصاديات المتقدمة.

ب.أثر المعجل: يقصد بأثر المعجل الأثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادات متتالية في الطلب الكلي، مما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى الاستجابة لهذه

[1] من مرجعين:
- لعمرية لعجال، مرجع سبق ذكره، ص62-65.
- حميد عزري، مرجع سبق ذكره، ص32- 35.

الزيادات من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية بزيادتهم للإنفاق على السلع الرأسمالية مثل: المصانع والآلات والتكنولوجيا الحديثة، وبتطبيق وفورات الحجم فإن المؤسسات الإنتاجية تستثمر أموالاً بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في الطلب الاستهلاكي، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يسمح بزيادة في الاستهلاك الذي يدفع بزيادة أكبر في الاستثمار.

ويتوقف أثر المعجل على ما يتوافر من مخزون من سلع استهلاكية، إضافة إلى مدى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد والذي يسمح للمؤسسات الإنتاجية الحصول على العوامل الإنتاجية الضرورية لزيادة الإنتاج، إضافة إلى ذلك ثقة المستثمر في حجم الطلب الاستهلاكي والمدة الزمنية التي يستغرقها المنتج حتى يستجيب للطلب الجديد.

أما تأثير المعجل على الدخل الوطني فيتوقف على معامل رأس المال مقابل الإنتاج، والذي يختلف من قطاع لآخر، لذلك فالمعجل يختلف أيضا من قطاع لآخر، مما يقتضي ضرورة تقسيم التغيرات في الطلب على مستوى كل قطاع للتعرف على أثر المعجل بشكل دقيق.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإنفاق العام هو تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئات العامة للدولة من خلال توزيع الموارد المالية على القطاعات المختلفة لإشباع الحاجات العامة، هذه الموارد المالية التي يتم إنفاقها تسمى النفقات العامة، وتمثل مجموع المبالغ المالية التي تنفقها دولة ما بمختلف هيئاتها من أجل تحقيق منافع عامة.

وتتجلى صور النفقات العامة أساساً في الأجور والمرتبات المدفوعات التقاعدية، الأشغال المختلفة التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، المنح والإعانات الاجتماعية، المساعدات الدولية، تسديد ديون القروض وفوائدها، ويخضع تسيير النفقات العامة للعديد من الضوابط أهمها: أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع إضافة إلى ضرورة حسن تسيير الأموال والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله مع تحري العدالة في توزيعها.

تقسّم النفقات العامة حسب عدة معايير؛ أبرزها المعيار الوظيفي فنجد: النفقات الإدارية والنفقات الاجتماعية والنفقات الاقتصادية وغيرها، ومعيار دوريتها الذي تصنف على أساسه النفقات إلى نفقات عادية؛ تصرف بصفة دورية منتظمة كأجور ورواتب الموظفين ونفقات غير عادية (غير جارية) لا تتكرر بصورة دورية بل تحدث في الحالات الاستثنائية كالكوارث والأزمات.

وقد برزت في العقود الأخيرة ظاهرة تزايد النفقات العامة في مختلف الدول، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، قد تكون أسباب ظاهرية مثل تدهور قيمة النقود وتزايد عدد السكان من سنة لأخرى، أو أسباب حقيقية تختلف باختلاف القطاع المعني، هذه الظاهرة دفعت الدول إلى اتخاذ إجراءات مهمة لترشيد النفقات العامة وتجنب الإسراف في المال العام، وضمان توجيه النفقات نحو إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنافع المرجوة، وهو ما يساهم في إحداث أثار إيجابية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الثاني:

النمو الإقتصادي و علاقته بالإنفاق العام

تمهيد:

تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادي في العقود الأخيرة سواء من قبل الدول النامية أو المتقدمة نظراً لأهميته الكبيرة في إعطاء صورة حقيقية للأداء الاقتصادي لأي دولة، فهو يعتبر المحرك الذي يعمل على تحسين الحياة المعيشية للشعوب وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية للأفراد، لذا أصبحت جميع الدول مجبرة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة.

وقد شهدت نظريات النمو الاقتصادي تطورات وتعديلات كبيرة بفضل العديد من الاقتصاديين والمختصين باختلاف أفكارهم وتوجهاتهم، بدءً بالمفكرين الكلاسيك أمثال أدم سميث و دافيد ريكاردو، لتتواصل الدراسات والأبحاث مع مرور الزمن من خلال نظرية النمو النيوكلاسيكية التي جاءت بتفسيرات جديدة للنمو الاقتصادي، ثم النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي.

بناءً على ما تقدّم سنركز خلال هذا الفصل على المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي، وأهم النظريات والنماذج الاقتصادية المفسرة له، كما سنحاول الربط بين متغيري الدراسة من خلال معرفة دور الإنفاق العام في تحفيز النمو الاقتصادي من الجانب النظري، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، ومعيار تصنف على أساسه الدول في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بجميع المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي، والفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إضافة إلى مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك الكثير من الغموض الذي يكتنف مصطلح النمو الاقتصادي، وكذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة كالتنمية الاقتصادية، لذا سنحاول الإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي من خلال التعريفات الدقيقة الموضحة له وخصائصه المميزة وأهم الفروقات بينه وبين التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

أعطى المختصون والاقتصاديون العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي سنذكر منها:

عرّف النمو الاقتصادي بأنه: "التطور الذي يتم من خلاله نمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن، وبالتالي فهو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور مدة زمنية".[1]

كما عرّف أيضا بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج الوطني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي."[2]

وعرّف أيضا بأنه: "ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.[3]

---

[1] آمنة بومعزة، "**دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي الجزائر،2024، ص84.

[2] سليم العمراوي، "**مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2018، ص 58.

[3] محمود علي الشرقاوي، "النمو الاقتصادي و تحديات الواقع"، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص46.

كما يعرف بأنه: "عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب"[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي على النحو التالي: إن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في إنتاج السلع والخدمات، أي زيادة إجمالي الناتج المحلي، وبهذا فهو يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو الدخل الفردي، فيمكن للدول أن تحقق نموا اقتصاديا عن طريق الرفع في إنتاج السلع والخدمات.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

من التعريفات السابقة يمكن استخراج أهم خصائص النمو الاقتصادي كما يأتي:

- أن حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي يجب أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية فقط.
- أن تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى البعيد مستمرة، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

قبل توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، نوضح أولا المقصود بالتنمية الاقتصادية. حيث تعرّف على أنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتغير في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[2].

إن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع بكثير من النمو، كما أن النمو الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا لإحداث تنمية، إلا أن كلاهما يشير إلى الزيادة في الناتج الوطني خلال فترة زمنية طويلة، ويتضح لنا

---

[1] أحمد يوسف دودين، "**أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**"، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 153.

[2] فايزة بونويرة وبلقاسم ماضي، "**العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة الجزائر، يومي 24و25 أفريل 2018، ص9.

مما سبق أنه يوجد اختلاف واضح وجوهري بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه لا يجب الخلط بينهما، ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:[1]

أ. التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث تشير التنمية إلى آلية متعددة الأبعاد تحدث تغييرات شاملة في البنى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، كما تؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادية وتخفيف درجة عدم العدالة والتخفيف من مشكلة الفقر، كما تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادي للأفراد، أما النمو الاقتصادي فهو الزيادة في معدلات الإنتاج والدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن والتي لا تعني بالضرورة زيادتها لحدوث تنمية اقتصادية، خاصة إذا رافق ذلك تدهور في مشكلة الفقر وزيادة في درجة عدم العدالة، حيث أن النمو الاقتصادي أحد العناصر الرئيسية في تحسين ظروف المعيشة وبناء الاقتصاد على المدى الطويل ولكنه غير كافي للحصول على التنمية الاقتصادية.

ب. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد ولا من سيستفيد من ثمار هذا النمو على عكس التنمية التي تركز على وصول العائد لجميع الطبقات الفقيرة داخل المجتمع، كما أن النمو يحدث تلقائيا ولا يحتاج إلى تدخل من طرف الدولة، في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة تضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة، وعليه يهتم النمو بالكم الذي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء، في حين تركز التنمية على الكيف والكم (التغير النوعي والهيكلي)، أي تعني الحصول على المزيد من شيء آخر مختلف لصالح المجتمع.

ج. النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ولا يحدث إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار معدل التضخم، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي من خلال زيادة كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها خلال فترة معينة، ولكي يكون النمو الاقتصادي حقيقيا يجب أن لا يكون ظرفيا بل نمو مستمر ينجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية، والتي تضمن الاستمرار والفاعلية لمدة أطول، أما التنمية الاقتصادية فهي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل والإنتاج، وتغير في نوعية السلع والخدمات وكميتها، إذن فهي إجراءات تتخذ عن قصد ومن شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان، لأن زيادة السكان من شأنها خفض الدخل الحقيقي وما له من آثار سلبية للمجتمع سواء ثقافيا أو صحيا أو اجتماعياً.

---

[1] عمارية مكي، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1986-2017)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018/ 2019، ص ص123،122.

د. النمو الاقتصادي يعني مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مرور الزمن ويؤدي إلى النمو الطبيعي لها، أما التنمية الاقتصادية فهي أسلوب التوصل لهذا النمو، فهي تضفي تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها، أي دخول الاقتصاد مرحلة من النمو السريع المضطرد مستهدفا زيادة تراكمية ودائمة وفي كل من معدل الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن، يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية تساهم في تدعيمه وهويساهم في تحقيقها، كما تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج

وفي ما يلي جدول يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الجدول رقم(01): مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة آلية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع للدورات الاقتصادية	لاتخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيرات في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصاد
يرتبط بنظريات اقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

- **المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:
- عمارية مكي، مرجع سبق ذكره، ص123.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

توجد عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي، سنقتصر على ذكر أنواع النمو حسب تصنيفين هما: مدى التخطيط له ودرجة حدة النمو:

1. أنواع النمو حسب درجة حدة النمو:

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي حسب درجة حدته إلى: [1]

أ. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب.النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

ج. النمو المحتمل: هو أقصى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية وذلك بالنظر إلى الموارد المتاحة، حيث يتم الاستفادة القصوى من جميع المعدات وكذلك تأهيل الموارد البشرية من أجل تحقيق الإنتاجية المثلى.

د. النمو المتوازن: ويشير إلى النمو الذي يتم الحصول عليه في ظل تحقق التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية والمتمثلة في: توازن الميزانية العامة وميزان المدفوعات، التشغيل الكامل، غياب الضغوط التضخمية.

هـ.النمو المتسارع: يعني النمو يتزايد بنسبة ثابتة، على سبيل المثال إذا كان الناتج الوطني الإجمالي هو المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي، فيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايده بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين، وعادة ما يطلق على هذا النوع بالنمو الهندسي.

2. أنواع النمو حسب درجة تخطيطه

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع: النمو الطبيعي أو التلقائي، النمو العابر والنمو المخطط كما يلي[2]:

أ. النمو التلقائي: هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي

---

[1] شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014/ 2015، ص ص93، 94.

[2] علي حاتم القريشي، "**اقتصاديات التنمية**"، ط1، دار الكتب والوثاق، العراق، 2017، ص ص 36، 37.

لرأس المال و سيادة الإنتاج السلعي لأغراض المبادلة، وتكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق يتفاعل فيها العرض والطلب.

ب.النمو العابر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، ويتصف بكونه ناتجا عن ظروف استثنائية عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويختفي معها النمو الذي أحدثته، ونجد هذه الحالة في الدول النامية، حيث يأتي النمو العابر استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

ج.**النمو المخطط:** وهو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع وكذلك متطلباته، غير أن فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وكيفية قياسه

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل التي تعمل على تحديد النمو الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى محددات كيفية ومحددات كمية، كما يلي:

أولا: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية: [1]

أ. **المحددات الداخلية:** تتمثل فيما يلي:

❖ **الاستقرار السياسي والأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصادي، وهذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، ولذلك كلما كان البلد أكثر استقرار وأمانا في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، والعكس صحيح.

❖ **الحلقة المفرغة للفقر:**إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لأن تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز

---

[1] عبد الرؤوف عبادة، "**محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية (1970– 2008)–** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/ 2011، ص 73، 75.

على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

❖ **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ب. المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

❖ **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

❖ **سياسات البلدان المتقدمة:** من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لأن البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والتي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

ثانيا: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية: [1]

أ. المحددات الداخلية: تتمثل في:

❖ **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

[1] عبد الرؤوف عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 76-81.

❖ **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

❖ **الاستهلاك النهائي:** له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي، مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

❖ **التراكم الخام للأصول الثابتة:** يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك يشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

❖ **التضخم:** يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

❖ **البطالة:** وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ب.المحددات الخارجية: تتمثل في:

❖ **الانفتاح التجاري:** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري ... الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

❖ **أسعار المحروقات:** لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الإرتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، ومن هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو ومن ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والتي لعل من أكثرها شيوعا هو إجمالي الناتج المحلي الذي يقيس مجموع القيم المضافة للمؤسسات والشركات في الدولة، وعموما يمكن إبراز أهم المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي في ما يلي:[1]

أولا: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

وهي عبارة عن المعدلات التي يجري حسابها بالاستناد للتقديرات النقدية الخاصة بحجم الاقتصاد، أي القيمة النقدية لحجم الإنتاج الحقيقي، وعموما يجري قياس حجم الاقتصاد حسب هذا المعدل بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة أو بالأسعار الدولية.

1. **معدل النمو بالأسعار الجارية:** يجري قياس حجم الاقتصاد في العادة باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات المتعلقة به سنويا، وبناء على ذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو حتى معدلات النمو المتعلقة بفترات معينة، وذلك بالاعتماد على هذه البيانات، ويصلح هذا الأسلوب عند القيام بدراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، ومن بين المعدلات التي يمكن استخدامها نجد معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

2. **معدل النمو بالأسعار الثابتة:** مع ارتفاع الأسعار وظهور ظاهرة التضخم صار من اللازم إجراء تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، إذ لا تعبر الأسعار الجارية بشكل صحيح عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، وعليه يجري استخدام نفس المؤشرات المذكورة سابقا ولكن بعد تقييمها بالأسعار الثابتة وذلك بعد إزالة أثر التضخم عن طريق تقسيم هذه المؤشرات على الرقم القياسي لأسعار الجملة، وهذا الأسلوب يكون صالحا عند القيام بدراسة معدلات النمو المحلية لفترات طويلة.

3. **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يتطلب القيام بعملية المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية لبلدين أن يجري قياس تلك المؤشرات باستخدام عملة أحد هذين البلدين أو حتى عملة بلد آخر، بحيث يتم تحويل العملات المحلية وذلك بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة، وغالبا ما تكون بالدولار

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره ص86- 88.

الأمريكي، ليتم بعد ذلك قياس المطلوب منها، وعادة ما يتم استخدام هذا الأسلوب ضمن الدراسات التي تتعلق بالتجارة الدولية.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نظرا للتأثير الكبير لتزايد حجم السكان في الدول المتخلفة بدرجات تقترب من معدلات نمو الدخل صار من الأنسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، إذ تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تقوم المنظمات والهيئات الدولية باستخدام مقاييس قيمة الناتج والتي تكون مقومة بالدولار الأمريكي عند نشرها لتقاريرها المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بغرض المقارنة بين مختلف دول العالم، لتقوم بعدها بتصنيف البلدان عبر ترتيبها بحسب درجة التقدم والتخلف اعتمادا على ذلك المقياس، ولعل من بين عيوب هذا الأخير أنه يربط بشكل تعسفي بين قوة الاقتصاد بذاته وبين معدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وذلك في الوقت الذي تعرف فيه مختلف العملات اضطراب في أسواق النقد العالمية، ولقد انتبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، وهو الأمر الذي دفعهم لاعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية ضمن حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن في مقابل عملة واحدة من عملته مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

اهتمت العديد من المدارس الفكرية بموضوع النمو الاقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى المستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها. فبرزت العديد من النظريات والنماذج بدءً بالنظرية الكلاسيكية إلى غاية نظريات الفكر المعاصر.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تعتبر النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي من الأسس الهامة في الاقتصاد، من روادها علماء بارزين مثل أدم سميث، نظرية روبرت مالتوس، ودافيد ريكارد، كارل ماركس، هذه النظرية تركز على الملكية الخاصة والمنافسة التامة، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وقبل التطرق إلى الأفكار الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية وتقييمها، يجب أولا طرح مختلف أفكار رواد هذه المدرسة.

الفرع الأول: نظرية أدم سميت

لقد كان لكتاب أدم سميت "دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم " أثر كبير على الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ويعتبر أول المشاركين في نظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها "سميث "في النمو الاقتصادي ما يلي: [1]

أ. القانون الطبيعي أي أن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن زيادة ثروته، بمعنى ترك السوق يحدد المعروض والأسعار من تلقاء نفسه.

ب. تقسيم العمل، ويعد وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم وقد اهتم أدم سميت بتحديد العوامل التي تحقق النمو ومن أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج.

ج.تراكم راس المال يعد ضروريا ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

[1] دنيا فتاح، "**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر الجزائر،2022/2021، ص 122-124.

د. عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة النمو.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو

يعتبر "**ريكاردو**" أن القطاع الفلاحي من أهم الأنشطة الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، اهتم بعد ذلك "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة لكنه ظل متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ، وحسب "ريكاردو" تم تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليون، العمال، الإقطاعي، أما الدولة فإن "ريكاردو" يرى بأهمية عدم تدخلها ويحبذ فكرة عدم فرض الضرائب ويعتبرها معرقلة لنشاطات الرأسماليين، ويعطي أهمية كبيرة للتجارة الدولية في المجال الاقتصادي، خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصيص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل[1].

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس

روبرت هو باحث سكاني واقتصادي سياسي انجليزي مشهور في القرن 18 بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني في العصر الحديث، يعود له الفضل في إبراز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي، مبينا وجوب أن يفوق نمو الناتج في الاقتصاد المحلي نظيره من عدد السكان، حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي، وليس مجرد نمو ظاهري، حيث تبادر لمالتوس أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق إمكانياتهم لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة، وهو ما يسمى(بمستوى الكفاف) اللازم لكي يتمكن الإنسان من مواصلة الحياة، كما يرى أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يلزمه للبقاء، ونتيجةً لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الغذائية، فقد تنبأ مالتوس بأن هناك قوى أخرى لابد وأن تبرز للحد من سرعة نمو السكان، كذلك أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد، لينصب بهذا تركيزهم على العمل فقط.

[1] إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1984، ص ص 63، 64.

الفرع الرابع: نظرية كارل ماركس

انتقد كارل ماركس في كتابه "رأس المال" المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام طبقي، ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي:[1]

– الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.

– أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة: طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.

– إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.

– التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.

يمكن وضع تحليل كارل ماركس لعملية التنمية الرأسمالية في الصورة المبسطة التالية: توجد طبقتان في هذا النظام وهما (الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال)، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يقومون بعرضها للبيع، ويستهدف الرأسمالي من نشاطه الوصول بأرباحه إلى أقصى حد ممكن، ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي لذلك إدخال التكنولوجيا من أجل خفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يحصل الرأسمالي على معدلات ربح قد تفوق كثيرا ما يحصل عليه منافسوه.[2]

[1] بهاء الدين طويل، "**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، الجزائر 2016/2015 ، ص101.

[2] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره، ص ص130، 131.

الفرع الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

تعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات تتمثل في:[1]

أ. الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار، ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة وادخار القطاع العام.

ب. اعتماد قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.

ج.يرى الكلاسيك بان الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن كما قال شومبيتر بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار.

د. إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: يؤكد بعض الاقتصاديين بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية، حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

هـ.عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي: افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

و. تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، تقوم النظرية على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ومن أبرز إسهاماتها نجد:

[1] أحمد ضيف، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص ص20،21.

الفرع الأول: نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي

وضع الاقتصادي النمساوي "شومبيتر " نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا عام 1911م، ولكنها ترجمت للغة الانجليزية عام 1934م، في نظريته هذه بيّن "شومبيتر " أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا، وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج، وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار. وعليه فإن النمو الاقتصادي عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين وهما المنظم، والائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانيات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد، كما تفترض أن الاقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة، وفي حالة توازن، أي أنه لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ولا توجد بطالة اختيارية ويصفها " بالتدفق النقدي".[1]

لقد وجهت عدة انتقادات نظرية "شومبيتر" أبرزها رؤيته أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة في حين أن مثل هذه التقلبات عير ضرورية لأن النمو يمكن أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة ومنتظمة، كما أنه أعطى أهمية كبيرة للابتكارات ويرى بأن عملية النمو تستند كليا على المبتكر، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، والنمو لا يعتمد فقط على الابتكارات بل أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[2].

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

بنى كينز نظريته على الانتقادات التي شابت مبادئ النظرية الكلاسيكية التي تؤمن بالدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة وحالة التشغيل الكامل، وقانون العرض يخلق الطلب المساوي له في الأسواق، فأكد كينز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي، وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التشغيل الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة نادرة الحدوث، وأنه لاوجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني، بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق، وركز كينز على الاستقرار الاقتصادي أكثر

[1] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره، ص134

[2] عبد العزيز طيبة، "**أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012، ص62.

من النمو الاقتصادي، كما عارض فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، حيث أنه مع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل[1].

الفرع الثالث: نظرية هارود دومار

يعتبر الاقتصادي البريطاني "روي فورباس هارود" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولة إيجاد نموذج للنمو خلال سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، وقدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية بيّن فيه أن الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، وبيّن أن معدل زيادة الناتج القومي يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وإنتاجية رأس المال. ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:[2]

يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي $S=s^*y$..... 1

الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال $I=\Delta K$ 2

وطالما أن رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن $\Delta k=K^*\Delta y$.....3

الادخار لابد وأن يتعامل مع الاستثمار $S=I$ 4

من 1 و2و3 نجد: $I= \Delta k=K^*\Delta y$

ومن ثم: $s^*Y=k^*\Delta y$

وبقسمة طرفي المعادلة على y ثم على k نحصل على التالي: $g = \frac{s}{k} + \frac{\Delta y}{y}$

g :تمثل معدل نمو الناتج القومي

S :معدل الادخار

K : نسبة راس المال/ الناتج

وهي المعادلة التي توصل إليها النموذج، والتي تفترض أن معدل نمو الناتج القومي يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال، ومنه يتضح أن معدل نمو الناتج القومي يتحدد طرديا بمعدل الادخار

---

[1] صالح صالحي، "**تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2013، ص 6.

[2] عمارية مكي، مرجع سبق ذكره، ص145.

وعكسها بمعامل رأس المال، أي أنه يمكن أن يزداد إما برفع نسبة الادخارات أو بتخفيض معامل رأس المال، وعليه يكون نموذج هارود دومار قد بيّن أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو، ومن ثم فإن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار هو المحدد الأساسي، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات، ومن جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي قيامه على أساس عدة افتراضات غير واقعية، وهو ما جعل النموذج أكثر محدودية، حيث افترض النموذج ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها على الرغم من تسمية النموذج بالحركي.[1]

الفرع الرابع: نموذج سولو

إن نموذج "سولو–سوان" تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، حيث كان يشترط نموذج" هارود–دومار" لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث، والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل. وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، أما سولو فأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال. وتم إدخال مفهوم التقدم التقني في نموذج سولو من طرف الاقتصادي يوزاوا عام1961 وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل. ويعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي، وعليه فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي: [2]

$$AF \times KL = Y$$

حيث تمثل Y الإنتاج ، A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التكنولوجي

K مستوى رأس المال وL مستوى العمل.

بالرغم من أن نموذج "سولو–سوان" يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني " أي الزيادة في الإنتاجية"، إلا أن التقدم الفني يعتبر متغير خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيرا للنمو الاقتصادي، كما أن نموذج "سولو–سوان" أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] نسيمة سابق، "**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2015، ص84.

[2] أحمد ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص 29– 34.

[3] المرجع نفسه، ص36.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر

لقد كان لأفكار التقليديين والكينزيين حول النمو الاقتصادي الدور الرائد في بناء أفكار حديثة ومعاصرة، لطالما اعتبرت بمثابة نقطة انطلاق لنظريات وأبحاث النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لوات روستو

في عام 1960م نشر "وات روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" والذي من خلاله استطاع أن يثبت أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمر بها كافة الاقتصاديات والمجتمعات عبر التاريخ، ويرى بأن التخلف ما هو إلا مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، وذلك لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية من النمو الاقتصادي، إلا بعد أن يسير في طريق طويل شاق و عبر مراحل معينة.

ويمكن تقسيم عملية النمو عند روستو إلى خمسة مراحل أساسية كما يلي: [1]

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** يغلب على الحياة الاقتصادية في المجتمعات التي تمر بهذه المرحلة الاقتصاد الزراعي، الذي يقترن بقيام النظم الإقطاعية التي تتميز بالاقتصاد البدائي، وانخفاض مستوى الفن الإنتاجي، وانتشار طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، وكذا مجموعة من التقاليد الجامدة التي تفرضها العائلات الأسرية والقبلية وطبقة الأشراف، وتتميز هذه المرحلة بكثرة الحروب والصراعات خاصة بين مالك الأراضي، وذلك في سبيل تملك المزيد منها، لان من يملك الأرض آنذاك كان يملك السلطة والجاه والنفوذ.

ب. **مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تتميز بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة، يلزم تواجدها حتى يصبح المجتمع معدا للانطلاق، ويؤكد روستو أن ذلك لا يعني أن ظروف الانطلاق تنبعث من داخل الدولة فقط، وإنما قد تتسرب إليها من الخارج، وتتميز مرحلة التهيؤ للانطلاق بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية، فتظهر البنوك والمؤسسات المالية ويزداد الاستثمار، كما تشهد هذه المرحلة اتساع في نطاق وحجم التجارة الداخلية والخارجية، وظهور مشروعات صناعية في أماكن متفرقة مستخدمة طرق الإنتاج الحديثة.

---

[1] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية، "**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية و منهج الاقتصاد الاسلامي**"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 4، العدد 12، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص471-473.

ج.**مرحلة الانطلاق** : تأخذ فيها القوى الدافعة للتقدم الاقتصادي في الانتشار في المجتمع والهيمنة عليه، ويصبح النمو هو الطابع العادي للمجتمع، حيث يتمكن فيها هذا الأخير من القضاء على كافة الحواجز التي يفوق نموه و تقدمه، و يرى روستو أنه من الممكن تحديد بدء عملية الانطلاق بحدوث دافع معين قد يأخذ شكل ثورة سياسية، وقد يأخذ هذا الدافع شكل تحسن في الظروف الخارجية، وقد يأخذ شكل تدهور في معدل التبادل أو انقطاع التجارة الخارجية بسبب الحروب.

د. مرحلة النضج : يعرف روستو مرحلة الاتجاه نحو النضج الاقتصادي بأنها تلك الفترة التي يحاول فيها المجتمع إثبات قدرته على الحركة إلى أبعد من نطاق الصناعات التي دفعته للانطلاق.

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير: تتميز بارتفاع المستويات الاستهلاكية لأفراد المجتمع، وذلك نتيجة امتلاكهم للسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهرومنزلية، و يرى روستو أن المجتمعات التي بلغت هذه المرحلة نجدها تشهد تغيرات من الناحية الاقتصادية.

ورغم ذلك فقد وجهت لنظرية روستو مجموعة من الانتقادات من طرف الباحثين الاقتصاديين، أهمها:[1]

– هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين: في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.

– لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة.

– التركيز على التغيرات الكمية دون النوعية في علاقات الانتاج .

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي

لقد ساعد فشل النظريات النيوكلاسيكية في تحديد مصادر النمو طويل الأجل على ظهور نماذج جديدة للنمو تتبلور في مفهوم النمو الذاتي أو النمو من الداخل، وهذا يعني أنّه يمكن تحديد مصادر هذا النمو طويل الأجل بدون الاعتماد على التغيرات الخارجية في التكنولوجيا، وتتمثل الخاصية لهذه النماذج في التحديد الداخلي لمعدل النمو من خلال زيادة العائد الكلي بالنسبة للحجم المستحق بواسطة تراكم رأس المال البشري، ويعني النمو الداخلي أنّه يحدث في غياب الزيادة الخارجية في الإنتاجية كالتي تتسبب

[1] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ، ص ص473 ،474.

للتقدم التكنولوجي في نماذج النمو بفعل العوامل الخارجية، و سنتطرق إلى نموذج كل من "بول رومر" و "لوكاس".

أولا: نموذج رومر في النمو الاقتصادي:

حاول "رومر" أن يقدم نموذجا بديلا على النموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص العائد على رأس المال لكل فرد مستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج من أنّه في غياب التغير التكنولوجي فإنّ الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو، حيث يوجد في نموذج "رومر" مخزونين مترابطين هما مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل ذاتي طويل الأجل وثابت وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار ومن التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا، وعلى ذلك فقد افترض "رومر" فرضيتين أساسيتين هما: التعلم بالتمرن، من خلال هذه الفرضية فإنّ المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري، والمعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أنّ هناك أثر إيجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية. [1]

ولقد اعتمد رومر في تحليله على دالة الإنتاج كوب دوغلاس حيث افترض في النموذج وجود M مؤسسة كل على حدى ولكل مؤسسة دالة إنتاجها كما يلي:[2]

$$Y(t) = Ki(t)^{1-\beta}(A(t)Ni(t))^{\beta} \quad \ldots..1 \qquad i=1\ldots.M .$$

يمثل At المعرفة لكل المؤسسات والمرتبط بالراس المال الإجمالي و منه يتم كتابة Atكما يلي:

$$A(t) = A^{\frac{1}{\beta}} \sum_{1=1}^{M} Ki(t)$$

وعليه من المعادلة 1 و2 يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة كما يلي:

$$Y(t)=MYi(t) = MKi(t)\ 1-BAK(t)B\ Ni(t)B$$

$$B = (M\ (K(t)/M)\ AK(t)B\ (N(t)/\ M$$

[1] دنيا فتاح، مرجع سبق ذكره، ص158، 161.

[2] المرجع نفسه، ص161.

=AK(t)N(t)B

ثانيا: نموذج لوكاس

ركز لوكاس على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي وبنى عليه نموذجه، وحرص مثل رومر على إثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على إبراز مواطن الضعف في نموذج سولو ، إن الفكرة التي طرحها لوكاس هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، وإنّ المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإن كان الفرد يمتلك مخزون رأسمال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطورا، وتكتب دالة الإنتاج والتي هي دالة كوب دوغلاس كما يلي: [1]

دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي: $\mathbf{y = AK_t^{\alpha}(\mu t\, Ht)^{1-\alpha}}$ وهي دالة "كوب دوغلاس" لها مردوديات سلم ثابتة، حيث **A** معامل سلمي،**Kt** مخزون رأس المال المادي، **Ht** مخزون راس المال البشري المستعمل في الإنتاج ($\mathbf{1 \geq \mu t \geq 0}$)

هذا وقد استخلص لوكاس من نموذجه نتيجتين مهمتين: [2]

- سبق الإشارة إليها بعرض نموذج رومر وهي تتعلق بفصل النمو المتوازن على النمو الأمثل. الناتج عن واقع وجود وفورات خارجية إيجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.

- يجري تخصيص أولي لرأس المال البشري، مما ينبغي أن يأخذ النموذج بعين الاعتبار استمرار التباعد في المستويات الدخول بين الدول.

[1] دنيا فتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص164،165.

[2] المرجع نفسه، ص165.

المبحث الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي.

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للإنفاق العام، والآن سنوضح دور الإنفاق العام في تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك بالاعتماد على نموذج التوازن الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل سنتطرق لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال محدداته.

المطلب الأول: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

يتحدد تأثير الإنفاق العام في حجم النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة حسب الوضعية الاقتصادية القائمة في كل بلد، و سنحاول معرفة دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير و ذلك عن طريق التوازن في سوق السلع و الخدمات (IS) و التوازن في سوق النقد (LM).

الفرع الأول: نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS- LM):

لقد عرض نموذج (IS- LM) لأول مرة في سنة 1937م من طرف الاقتصادي الكينزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972م، وكان يريد من وراء ذلك إيضاح التكامل الموجود بين النموذج الكينزي البسيط والنموذج الكلاسيكي، وقد تابع هذا العمل العالم الاقتصادي المشهور ألفن هونسن ولذلك سمي هذا النموذج فيما بعد بنموذج "هيكس–هنسن".[1] والهدف من النموذج هو:[2]

- تحديد كلا من الدخل وسعر الفائدة الذين يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.
- ما هو أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

وضع كينز في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصري عددا من الأسس التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وهي:[3]

- اهتم كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي وبتكاليف الوحدة المنتجة.

---

[1] أحد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] المرجع نفسه، ص119.

[3] سليم العمراوي ، مرجع سبق ذكره، ص75

– يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل.

– يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال المتمثل في الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.

– حسب كينز الادخار والاستهلاك دالة في الدخل، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

– نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، ألن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل الكامل، عكس اعتقاد الكلاسيكيين أن التشغيل الكامل يحدث تلقائيا.

– ركز كينز على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي.

والشكل التالي يبين بشكل مفصل التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد حسب نموذج (IS– LM)

الشكل رقم (1): التوازن في سوق السلع و الخدمات و سوق النقد

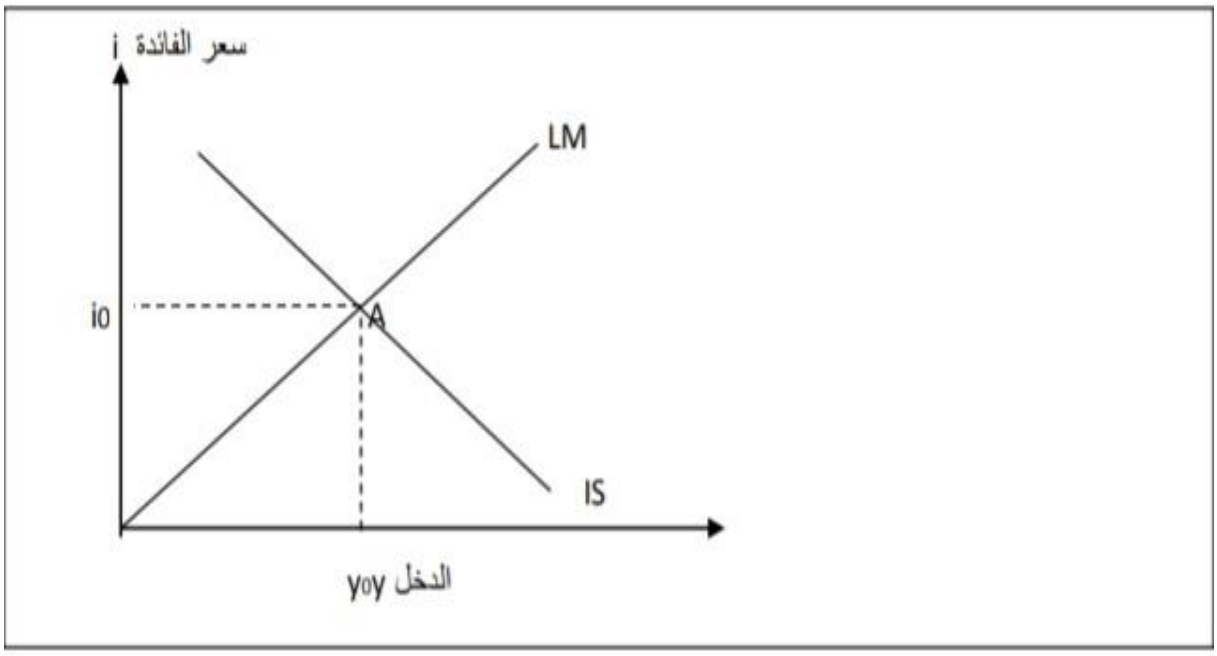

المصدر: سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص130.

المقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى IS هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، ولما كانت كذلك كل النقاط على منحنى LM هي نقاط تعبر عن أوضاع توازنية في سوق

النقود، فهنا يتعين علينا اختيار النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا، ويكون ذلك بجمع المنحنيين معا في شكل واحد، كما يوضحها الشكل السابق، حيث تمثل نقطة تقاطع المنحنيين النقطة A نقطة التوازن الشامل أي التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات معا.

الفرع الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي حسب نموذج IS-LM:

إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى IS إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، وبما أن توازن السوقين الحقيقي والنقدي يعطي لنا دخل توازني Y وسعر فائدة توازني(i)، وانتقال IS سيغير نقطة التوازن وبالتالي تغير في قيمة الإنتاج ومنه تغير في معدل النمو.

إن زيادة الإنفاق العام G سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي DG وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من الإنتاج Y، ذلك حسب مبادئ النظرية الكينزية التي تعتمد على الطلب الكلي الفعال، وحسب نظرية المضاعف فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى الرفع من الإنتاج بأكبر من وحدة واحدة، ويمكن توضيح زيادة الإنفاق على النمو الاقتصادي من خلال منحنى IS-LM كما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل (2) أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

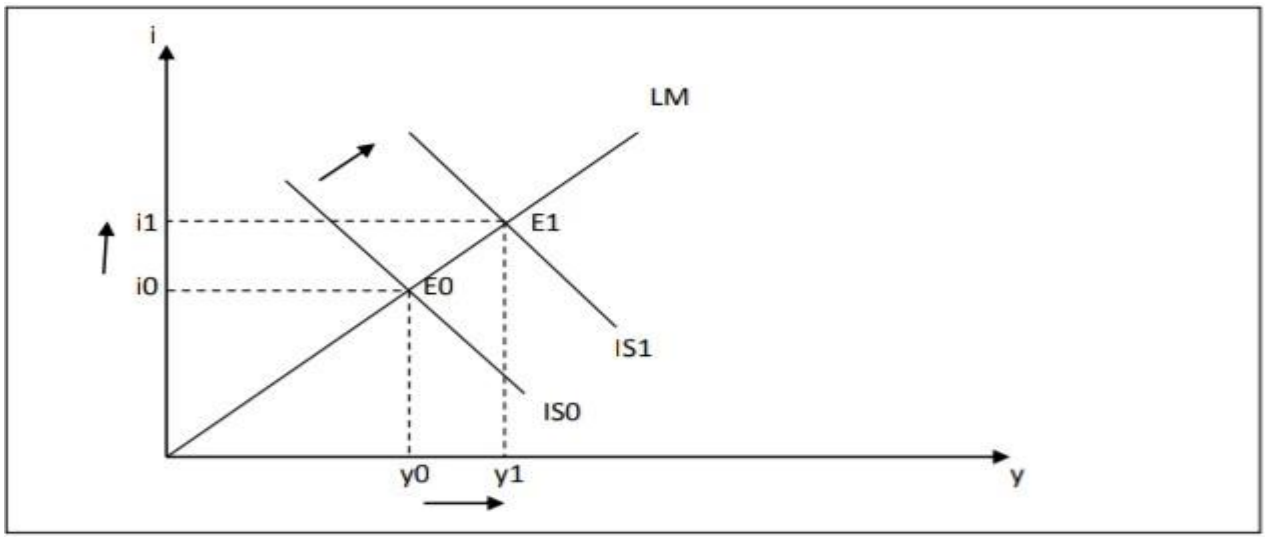

المصدر: سليم لعمراوي، مرجع سبق ذكره، ص133.

[1] أحمد ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص 132.

من خلال الشكل رقم (2) أعلاه نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي Gأدى إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى مع ثبات منحنى LM، وهذا الانتقال سيؤدي إلى زيادة الإنتاج Y من y0 إلى y1 وكذلك ارتفاع سعر الفائدة من i0 إلى i1، وبالتالي فإن ارتفاع الإنتاج يكون في قيمته أكبر من رفع الإنفاق الحكومي من G0 إلى G1، وهذه الزيادة في الإنتاج تعطينا معدل نمو أكبر من معدل النمو السابق.

الفرع الثالث: محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

يوثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال مكونات الإنتاج، وهذا التأثير يكون نسبيا حسب مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في جانب العرض الكلي وكذا الطلب الفعال في جانب الطلب الكلي وحسب طرق تمويل هذا الإنفاق، ويمكن توضيح ذلك كما يلي[1]:

أ. المقدرة الإنتاجية للمجتمع وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: إذا كانت المقدرة الإنتاجية للمجتمع ضعيفة وبالتالي ضعف الجهاز الإنتاجي، نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤثر في نمو الإنتاج بدرجة كبيرة، وإنما يكون تأثيره الأكبر على زيادة الأسعار وحدوث تضخم، وذلك لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي كون أن الإنفاق العام رفع من مستوى الطلب الكلي، أما جانب العرض فبقي ثابت لعدم مرونته اتجاه زيادة الطلب الكلي.

ب. الطلب الكلي الفعال وفعالية سياسة الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي في قيمة الإنتاج الكلي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ويتوقف تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال أمرين: أولهما أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم الإنفاق ونوعيته وهذا مرتبط بالطلب الفعلي، أما الأمر الثاني فهو أثر الطلب الفعلي على الإنتاج والذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا مرتبط بالعرض الكلي، حيث يزداد هذا الأثر في حين يقل أثره على المستوى العام للأسعار مع ارتفاع درجة المرونة.

ج.فعالية سياسة الإنفاق الحكومي حسب طرق تمويله: يتحدد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بكيفية الحصول على هذه المبالغ المنفقة، فعندما يكون التمويل عن طريق الرفع من الضرائب سيرتفع الضغط الضريبي مما يؤدي لانخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض في قيمة الإنتاج، أما إذا كان التمويل عن طريق الاقتراض فهذا يعتمد على قيمة الديون الداخلية للدولة، فلا يجب أن تتعدى نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يضعف سياسة الإنفاق الحكومي كذلك لمحدودية هذا التمويل، أما بالنسبة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي فرغم الأثر الإيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

[1] أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 132-135.

إلا أن له اثر سلبي متمثل في ارتفاع معدل التضخم بسبب الإصدار النقدي الزائد عن النشاط الاقتصادي، وفي حالة عدم كفاية التمويل المحلي تلجأ الحكومة إلى تمويل ميزانيتها عن طريق التمويل الخارجي (منح، قروض ميسرة، قروض تجارية) ورغم ايجابيته على المدى القصير إلا أنه أحدث سلبيات على المدى الطويل، فالدول النامية التي مولت نفقاتها من صندوق النقد الدولي تسبب لها في مديونية خارجية ضخمة ومع نمو النفقات العامة المستمر وخدمة الديون الخارجية بدأت تظهر لها مشكلات اقتصادية كحالة العجز المستمر في الميزانية، مما عرضها لإعادة جدولة الديون مما تسبب لها في انكماش النمو وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع الأسعار.

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع، كما يلي[1]:

1-حالة الكساد الاقتصادي: أين يكون التوازن المحصل عليه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل نظرا لوجود طاقات عاطلة، وتتميز هذه الحالة بمرونة عالية في الجهاز الإنتاجي من هنا تستطيع الحكومة زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يساهم في زيادة الطلب الكلي والحد من مشكل البطالة. لكن في ظل الاقتصاديات النامية التي تتميز بجمود في حركة الإنتاج، ونقص في التكوين الرأسمالي وضعف البنية الأساسية، فلابد أن يوجه هذا الإنفاق إلى زيادة التكوين الرأسمالي من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة، هذا حتى يتمكن الإنفاق العام من توسيع الطاقة الإنتاجية والقيام بوظيفته كما يجب. ويمكن توضيح أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج في الشكل الموالي.

[1] عفاف قميتي ، "**سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2019/2018، ص122،121 .

الشكل رقم (3) : أثر التوسع في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM

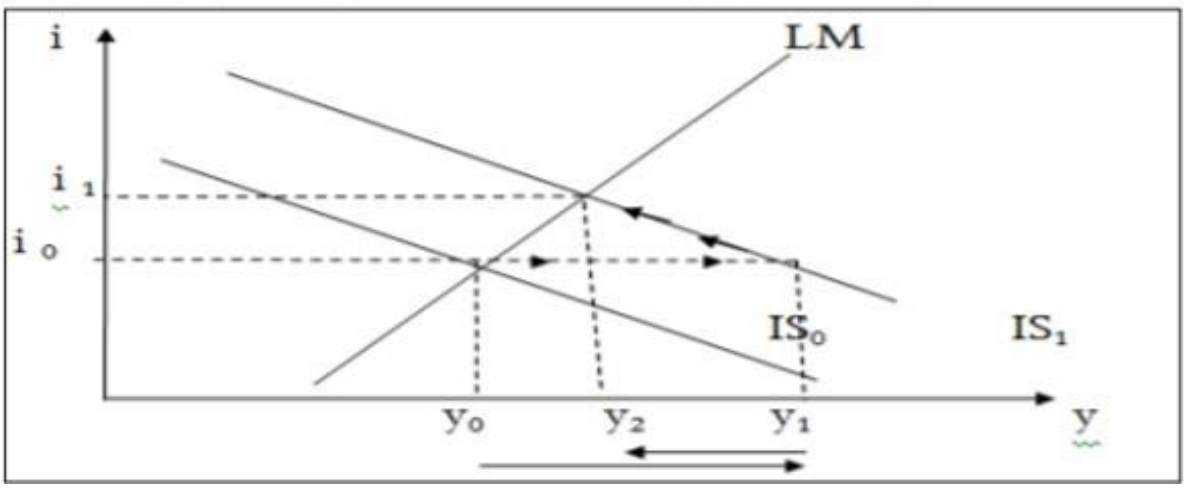

المصدر: عفاف قميتي، مرجع سبق ذكره، ص121.

عند زيادة الإنفاق العامG ، ينتقل المنحنى المعبر عن توازن سوق السلع والخدمات منIS إلى IS1 ، وبالتالي يرتفع الدخل من Yo إلىY1 إلا عند نفس مستوى سعر الفائدة i0، إن ارتفاع الدخل من Y0 إلىY1 ، يؤدي إلى اختلال سوق النقد (الطلب على النقد من أجل المعاملات i1 يرتفع على اعتباره يتناسب طرديا مع الدخل). و من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد، يجب أن ينخفض الطلب على النقد من أجل المضاربة l2، ما يؤدي إلى ارتفاع i (لأن العلاقة بين l2 ومعدل الفائدة عكسية)، هذا ما ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الخاص I ، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل من y1 إلىY2 ، وبالتالي الحصول على مستوى توازن جديد Y2

2-حالة التضخم الاقتصادي: تعكس هذه الوضعية مستوى من الدخل التوازني أكبر من ذلك الدخل الذي يضمن التشغيل الكامل، هذا ما يؤدي إلى تزايد الطلب الكلي بدرجة كبيرة عن الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا، وبالتالي تظهر فجوة تضخمية في الاقتصاد. وهنا تتبع الدولة سياسة انكماشية، عبر تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي تركز عليه حاليا، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4) : أثر التخفيض في الإنفاق العام على الناتج التوازني في نموذج IS-LM

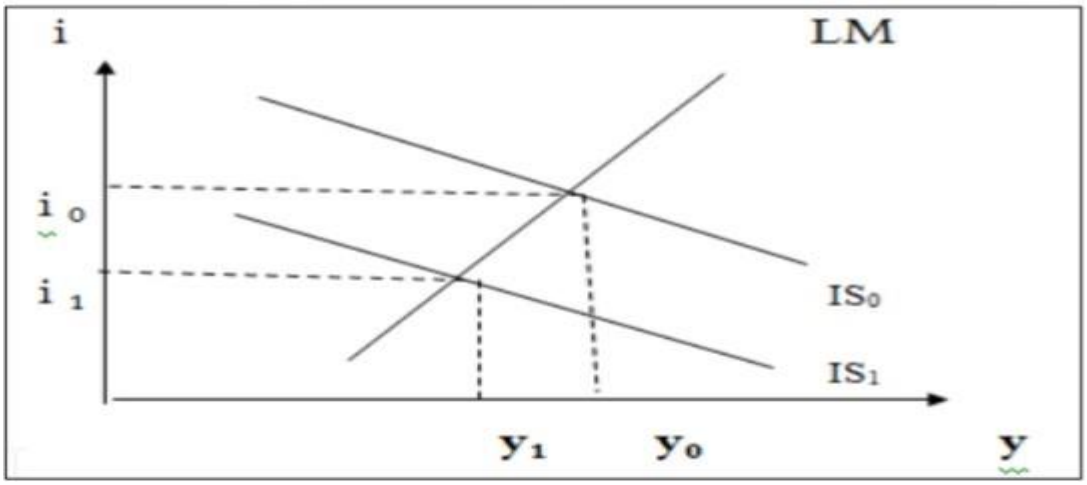

المصدر: عفاف قميتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 122، 123.

عند تخفيض الإنفاق العام G، ينتقل المنحنى المعبّر عن توازن سوق السلع والخدمات إلى اليسار من IS0 إلى IS1 ما يساهم في انخفاض الدخل منY0 إلىY1، إن انخفاض الدخل منY0 إلىY1 يؤدي إلى اختلال سوق النقد I1، و من أجل المحافظة على التوازن في سوق النقد، يجب أن يرتفع الطلب على النقد من أجل المضاربة I2 ، ما يؤدي إلى انخفاض i ، وهو ما ينتج عنه ارتفاع في الاستثمار الخاصI .

المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

إن تدخل الدولة يسهم في إحداث النمو الاقتصادي طويل الأجل، عن طريق حث الأفراد على القيام بمشاريع استثمارية وعلى ذلك فالإنفاق العام يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال التأثير في تراكم رأس المال البشري، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير ورأس المال التكنولوجي،والاستثمار في البنية التحتية.

الفرع الأول: سياسة الإنفاق العام وأثرها على رأس المال البشري

إن مؤشر هيكل الإنفاق العام على التعليم يعد من بين مقاييس رأس المال البشري، وبالتالي يمكن القول بأن نمو رأس المال البشري يتناسب طرديا مع نمو حجم الإنفاق العام على التعليم والتكوين، كما أن الإنفاق على الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا برأس المال البشري بحيث لا يمكن تصور رأس مال بشري فعال بدون توفر مرافق صحية، إن علاقة الإنفاق العام برأس المال البشري تختلف من دولة إلى أخرى، فبعض

الدول تقدم دعما معينا فقط في مجال التعليم والصحة لذوي الدخول الضعيفة والفقراء، أما باقي أفراد المجتمع ميسوري الحال فإنهم ينفقون على تعليم أنفسهم ورعاية صحتهم، أما بعض الدول وخاصة الدول ذات الإيرادات المرتفعة "خاصة الدول النفطية" فإنها تحمل على عاتقها جميع التكاليف الخاصة بالتعليم كالجزائر مثلا؛ فالتعليم لازال إلى يومنا هذا تعليما حكوميا مجانيا.[1]

الفرع الثاني: الإنفاق العام ودوره في تنمية البحث والتطوير

يكتسي الاستثمار في البحث والتطوير أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الكبرى الصناعية منها بشكل خاص، فإذا كان نجاح المؤسسات وتفوقها ونمو الدول ورقيها قد ارتبط إلى وقت قريب بالإمكانيات المادية والثروات الطبيعية، فإن تجارب راهنة تتعلق بدول حققت قفزات عملاقة في مجالي التصنيع والتنمية الاقتصادية، وبمؤسسات اقتصادية تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة وبلوغ كل ذلك تحقق بفضل اعتمادها على موارد ذات مستويات ريادية بينت أن طبيعة غير مادية تجلت في ما يسمى بالأصول المعرفية، فقد أصبحت العلاقة بين التقدم التقني أو التكنولوجي ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقوى من أي وقت مضى، ويقدر الخبراء الاقتصاديون العالميون أن أكثر من 45 % من تزايد نمو دخل الفرد عبر السنوات الماضية في الغرب يعود إلى التقدم التقني.[2]

الفرع الثالث: مساهمة الإنفاق العام في استثمارات البنية التحتية

إن العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي تعد معقدة نظرا لأنها لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط، وإنما تخلق الكثير من الخارجيات والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو، وقد يتحقق ذلك إما بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنية التحتية عنصرا إضافيا من عناصر الإنتاج، أو بشكل غير مباشر من خلال الأثر على زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الإنتاج الأخرى، وتحفيز الاستثمار الخاص، وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التجارة، وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للفقراء وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء معطل منها، حيث إن زيادة الاستثمار على البنية التحتية يؤدي إلى ارتفاع الناتج على المدى القصير من خلال دفع الطلب وعلى المدى الطويل من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد.

[1] أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

[2] دنيا فتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص214، 215.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي يعبر الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، والتي يعبر عنها بالزيادة في إنتاج السلع والخدمات، والتي تتمثل في الزيادة الحاصلة في كمية الإنتاج وذلك من خلال الزيادة في رصيد عوامل الإنتاج أو الزيادة في كفاءة استخدامها والتي يترتب عليها زيادة الناتج الوطني الحقيقي والدخل الفردي. حيث يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً هاماً يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي للبلد، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي.

وقد تمت معالجة موضوع النمو الاقتصادي عبر عدة نظريات ونماذج مفسرة له، بدءً بالنظرية الكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال وحرية التجارة، ثم النظرية النيوكلاسيكية بمختلف إسهاماتها والتي من أبرزها النموذج الكينزي ونموذج هارود دومار، هذا الأخير الذي يعتبر الادخار ومن ثم الاستثمار أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، إلا أن ظهرت نماذج حديثة للنمو الاقتصادي في الفكر المعاصر سميت بنظريات النمو الداخلي والتي فتحت آفاق جديدة في التحليل الاقتصادي على المدى البعيد وركزت على مساهمة رأس المال البشري والمعرفة العلمية في النمو الاقتصادي.

هذا وتتجلى علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام من خلال الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحفيز ودعم النمو الاقتصادي، سواء على المدة القصير وفق ما يوضحه نموذج IS–LM (سوق السلع والخدمات–سوق النقد)، أو على المدى الطويل أين يظهر تأثير سياسة الإنفاق العام على محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وذلك بالإنفاق على التعليم والصحة والتكوين، وكذا الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا، الاستثمار في البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لمساهمة الإنفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

تمهيد:

سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق عدة استراتيجيات تنموية تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية، وذلك من أجل مواكبة حاجات المجتمع المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات التنموية والبرامج المختلفة، وبذلك توسعت الدولة في الإنفاق العام والذي يعتبر من أهم الأدوات الرئيسية لتدخل الدولة في الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل مدى مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

المبحث الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

المبحث الثالث: تحليل مساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

المبحث الأول: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أنواع النفقات العامة حسب تقسيم المشرع الجزائري، ثم تحليل تطور النفقات العامة من سنة 2010 إلى سنة 2022، وفي الأخير نتعرف على المصادر المختلفة لتمويل الإنفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المشرع الجزائري

تحظى النفقات العامة في إطار الميزانية العامة بأهمية كبيرة، هذه الأخيرة التي أشار لها المشرع الجزائري على أنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومن بينها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الخاصة بالرأسمال"، واعتبر أن النفقات العامة بمثابة أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، ويصنف المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة حسب المادة 23 من القانون رقم 84- 17 المؤرخ في 07/ 07/ 1984 إلى نوعين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.[1]

الفرع الأول: نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية[2]، وبصفة عامة هي تلك النفقات من أجل سير المصالح العمومية والإدارية، فمهمة نفقات التسييير هي ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، مثل: أجور الموظفين، نفقات المعدات..الخ.

وتجمع نفقات التسيير ضمن أربعة أبواب كما يلي:[3]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

---

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] وهيبة سيراج، مرجع سبق ذكره، ص93 .

[3] أحمد بوجلال، "**إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر**"، **مجلة دراسات- العدد الاقتصادي-**"، المجلد 15، العدد 2، جامعة الأغواط، جوان 2018، ص249.

- التدخلات الحكومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الموازنة العامة، حيث يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية التي يتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع، وتنقسم هذه الأبواب بدورها إلى فقرات والموضحة كما يلي:[1]

حسب المادة 24 من القانون 17-84 والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب وهي:

أ. الباب الأول "أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات": يضم هذا الباب على النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى النفقات المختلفة المحسومة من الإيرادات، وينقسم إلى خمسة أقسام وهي:

- دين قابل للاستهلاك؛
- الدين الداخلي والديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- الضمانات؛
- نفقات محسومة من الإيرادات.

ب.الباب الثاني "تخصيصات السلطة العمومية": يشمل على نفقات تسيير إدارة المؤسسات العامة السياسية، كما يحتوي على الإعتمادات الإجمالية التي يلجأ إليها عند الحاجة بهدف تدعيم ميزانية بعض الوزارات.

ج.الباب الثالث "النفقات الخاصة بوسائل المصالح": ويضم كل الإعتمادات التي يتم تخصيصها لإدارة كل مصالح الوزارات، وتضم نفقات المستخدمين والمعدات الموزعة على الأقسام التالية:

- إعانات التسيير؛
- مرتبات العمال؛
- المعاشات والمنح؛
- التكاليف الاجتماعية؛

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص ص147، 148.

- الأدوات وتسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- نفقات مختلفة.

د. الباب الرابع "التدخلات الحكومية": يتضمن هذا الباب التدخلات التي تقوم بها الدولة (الوزارات) في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينقسم بدوره إلى الأقسام التالية:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- الإعانات الاجتماعية؛
- النشاط الاجتماعي – الاحتياط.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة الدولة ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة، وتضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدول (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي..الخ)، من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الدولة.[1]

تمثل نفقات التجهيز المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية يتم توزيعها على كافة

[1] مسعود درواسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990- 2004)**-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005/ 2006، ص351.

القطاعات، ويتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.[1]

حسب المادة 35 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من قبل الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز كما يلي[2]:

أ. **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب.القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشات الأساسية الاقتصادية الإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج.**الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية.
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات.
- الفصل 242.....الصلب.

---

[1] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص351.

[2] يوسف قاشي وناصر بن سنة(2019)، "**دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي(دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، جانفي 2022، ص 28.

- المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

عرف الإنفاق العام في الجزائر طيلة فترة الدراسة تطورات هامة، ارتبطت في مجملها بالتطورات الحاصلة على مستوى أسعار المحروقات، باعتبار أن العوائد النفطية تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة، إضافة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي رافقت هذه الفترة والتي سعت من خلالها الدولة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره.

الفرع الأول: تحليل التطور الإجمالي للإنفاق العام خلال الفترة (2010- 2022)

لإبراز أهم التطورات والتحولات التي شهدها الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022) نستعرض الجدول التالي الذي يلخص لنا ذلك:

الجدول رقم(2): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	نوع الإنفاق				إجمالي الإنفاق العام	
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز			
	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	القيمة	النسبة من إجمالي الإنفاق العام	القيمة	معدل نمو الإنفاق العام
2010	2659.1	%59.53	1807.9	%40.47	4466.9	%5.2
2011	3879.2	%66.27	1974.4	%33.73	5853.6	%31.04
2012	4782.2	%67.75	2275.5	%32.24	7058.1	%20.58
2013	4131.5	%68.58	1892.6	%31.42	6024.1	%-14.65
2014	4494.3	%64.24	2501.4	%35.76	6995.7	%16.13
2015	4617.0	%60.30	3039.3	%39.70	7656.3	%9.44
2016	4583.6	%62.81	2711.9	%37.16	7297.5	%-4.69
2017	4677.2	%64.22	2605.4	%35.76	7282.6	%-0.20
2018	4813.7	%62.25	2918.4	%37.74	7732.1	%6.17
2019	4895.2	%63.23	2846.1	%36.77	7741.3	%0.12
2020	5009.3	%72.57	1893.5	%27.43	6902.9	%-10.83
2021	5444.1	%73.32	1984.5	%26.68	7428.7	%7.61
2022	7573.7	%78.40	2086.3	%21.60	9660	%30.03

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques (ONS), "**Rétrospective Statistique 1962-2020**", p283.
- Banque d'Algerie , "**Evolution Economique ET Monetaire En Algérie**", 2023, p120.

خلال الفترة (2010-2022) شهدت النفقات العامة في الجزائر تزايداً واضحاً من سنة لأخرى رغم التذبذبات في نموه التي سجلتها بعض السنوات، حيث بلغت قيمة النفقات سنة 2010 مبلغ 4466.9 مليار دج، لترتفع سنتي 2011 و2012 مسجلة على التوالي 5853.6 و7058.1 مليار دج، ولكن بحلول سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بنسبة 14.65% مقارنة مع السنة السابقة فسجلنا قيمة 6024.1 مليار دج، هذا الانخفاض راجع لانخفاض كل من نفقات التسيير و التجهيز خلال نفس السنة.

و في سنة 2014 ارتفع حجم النفقات لتصل إلى 6995.7 مليار دج تزامنا مع انطلاق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والذي خصّص له مبلغ ضخم لإنجاز واستكمال المشاريع والاستثمارات، وخلال سنة 2015 بلغت النفقات العامة 7656.3 مليار دج أي بزيادة قدرها 9.44 % عن السنة السابقة، وبحلول سنتي 2016و 2017 انخفض حجم النفقات في الجزائر إلى 7297.5و 7282.6 مليار دج على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى تبعات انهيار أسعار البترول في نهاية 2014 واعتماد الجزائر سياسة التقشف بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة أولى على إيرادات العوائد النفطية التي تعد بمثابة المصدر التمويلي الرئيسي للإنفاق العام.

أما خلال سنتي 2018 و2019 فقد ارتفع حجم النفقات إلى 7732.1 و 7741.3 مليار دج على التوالي، إلى غاية حلول سنة 2020 أين شهدت النفقات العامة انخفاض بنسبة 10.83% لتبلغ قيمة 6902.9 مليار دج و هذا بسبب "أزمة كوفيد 19" التي ضربت العالم وتسببت في تراجع الأداء الاقتصادي وكذا تراجع الإيرادات العامة لجميع دول العالم بما في ذلك الجزائر، حيث أجبرت الحكومة على تقليص إنفاقها العام بنسبة كبيرة في قانون المالية التكميلي سنة 2020، وفي سنة 2021 سجلت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً لتبلغ قيمة 7428.7 مليار دج، وهو نفس ما حدث سنة 2022 حيث لاحظنا ارتفاع حجم النفقات العامة بشكل قياسي مسجلة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، لتبلغ قيمة 9660 مليار دج أي بارتفاع قدّرت نسبته ب 30.03% مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد الوطني من تبعات مواجهة أزمة كورونا وكذا انتعاش أسعار البترول في السوق العالمي نتيجة لعدة أحداث عالمية أبرزها الصراع الروسي الأوكراني.

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2010-2022)

خلال الفترة (2010-2022) نلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد وتستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، و يعود السبب في ذلك إلى عدة اعتبارات سياسية و أخرى اجتماعية و اقتصادية كتنامي نفقات المستخدمين وارتفاع التحويلات الجارية من سنة لأخرى، كما يعبّر هذا الارتفاع على تدخل الدولة وتحملها المهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها و المحلية، مجانية التعليم والصحة...الخ.

و من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن نفقات التسيير انتقلت من2659 مليار دج في سنة 2010 إلى 4782.2 مليار دج سنة 2012، و هذا بسبب ارتفاع التحويلات الجارية وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين. لكن في سنة 2013 انخفضت نفقات التسيير بنسبة 4131.5 مليار دج لكنها رغم ذلك بقيت تسيطر النسبة الأكبر من مجموع النفقات حيث بلغت 68.58% من إجمالي الإنفاق العام، وفي سنة 2014 ارتفعت نفقات التسيير من جديد لتصل إلى 4494.3 مليار دج وواصلت نموها في سنة 2015 لتبلغ 4617 مليار دج، أما خلال سنة 2016 فقد سجلت نفقات التسيير انخفاضاً ملموساً وذلك راجع لاعتماد الحكومة على التقشف بسبب تبعات انخفاض أسعار البترول.

وابتداءً من 2017 تواصل ارتفاع نفقات التسيير من سنة لأخرى، حيث بلغت نفقات التسيير أعلى قيمة لها سنة 2022 ب7573.7 مليار دج بعد أن كانت 4677.2 مليار دج سنة 2017، كما ارتفعت نسبة نفقات التسيير من إجمالي الإنفاق العام إلى 78.40% سنة 2022 مقارنة ب 64.22 % سنة 2017 وذلك راجع إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية والفوائد على الدين وبالمقابل انخفاض نفقات المستخدمين.

وتفسّر سيطرة واستحواذ نفقات التسيير على إجمالي الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة (بنسب تراوحت بين أدناها 59.53% سنة 2015 وأعلاها 78.40% سنة 2022) إلى الحصة الكبيرة لنفقات المستخدمين (مخصصات الأجور والرواتب) التي تشكل الجزء الأكبر من نفقات التسيير، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها النهج الذي اتبعته الدولة في السنوات الأخيرة من خلال فتح باب التوظيف (من أمثلة ذلك إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة)، إضافة إلى سن قوانين جديدة في الوظيف العمومي والتي تم أفرزت زيادات في أجور الموظفين وتعديل الأجر القاعدي الأدنى المضمون، حيث ارتفع من 18000 دج إلى 20000 دج سنة 2020، وهو الأمر الذي ساهم في تضاعف نفقات التسيير خلال أغلب سنوات فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2010-2022)

تعكس نفقات التجهيز أنشطة الدولة وتطلعاتها في مجال التنمية بهدف زيادة في إجمالي الناتج المحلي للدولة، لذلك نجد أن الجزائر سطرت هيكل نفقات التجهيز لخدمة المخططات والبرامج التنموية

المسجلة التي يلزمها إعطاء الأولوية اللازمة والاهتمام بتوفير الهياكل القاعدية ووسائل التجهيز والاهتمام بالبنى التحتية والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ارتفاع نفقات التجهيز من مليار 1807.9 مليار دج سنة 2010 إلى 2275.5 مليار دج سنة 2012، و هذا بسبب ارتفاع نفقات قطاع السكن ونفقات متنوعة أخرى، أما في سنة 2013 عرفت هذه النفقات انخفاضا معتبراً مقارنة بالسنة السابقة لتصبح 1892.6 مليار دج، أما خلال سنتي 2014 و2015 ارتفعت نفقات التجهيز مسجلة ما قيمته 2501.4 و3039.3 مليار دج على التوالي، ويرجع سبب هذا التزايد الكبير في نفقات التجهيز إلى ارتفاع مخصصات قطاع البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن، ولعل ما عزز هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة الذي وجه جزء كبير من عائداته لتمويل البنى التحتية بناءً على ما رسمته مساعي البرامج التنموية المعتمدة آنذاك.

وخلال سنتي 2016 و2017 انخفضت قيمة نفقات التجهيز بشكل متوالي 2711,9 مليار دج إلى 2605.4 مليار دج بسبب التذبذبات التي مست جملة من القطاعات (الطاقة والمناجم، البنى الاقتصادية والإدارية، الفلاحة والموارد المائية) ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع العوائد النفطية وتجميد أو إلغاء العديد من المشاريع التي كان من المزمع إنجازها ضمن هذه القطاعات نتيجة لاعتماد الدولة لسياسة إنفاقية انكماشية.

أما خلال سنة 2018 سجلنا ارتفاع محسوس في نفقات التجهيز حيث بلغت 2918.4 مليار دج ثم انخفضت قليلاً في سنة 2019 لتبلغ قيمة 2846.1 مليار دج، أما خلال سنة 2020 انخفضت مخصصات نفقات التسيير بشكل كبير جدا لتصل إلى 1893.5 مليار دج، ثم ارتفعت قليلا لتبلغ 1984.5 مليار دج سنة 2021 و2086.3 مليار دج سنة 2022، ويعود سبب الانخفاض الكبير في نفقات التجهيز ابتداءً من سنة 2020 إلى الأثر السلبي الذي خلفته تداعيات "أزمة كوفيد 19" على الإيرادات العامة للبلاد مما دفع الدولة إلى ضغط نفقات التجهيز وعلى رأسها الإنفاق على البنية التحتية الاقتصادية والإدارية.

والشكل الموالي يوضح أكثر تطور كل من إجمالي النفقات، نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

الشكل رقم (5) تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2022)

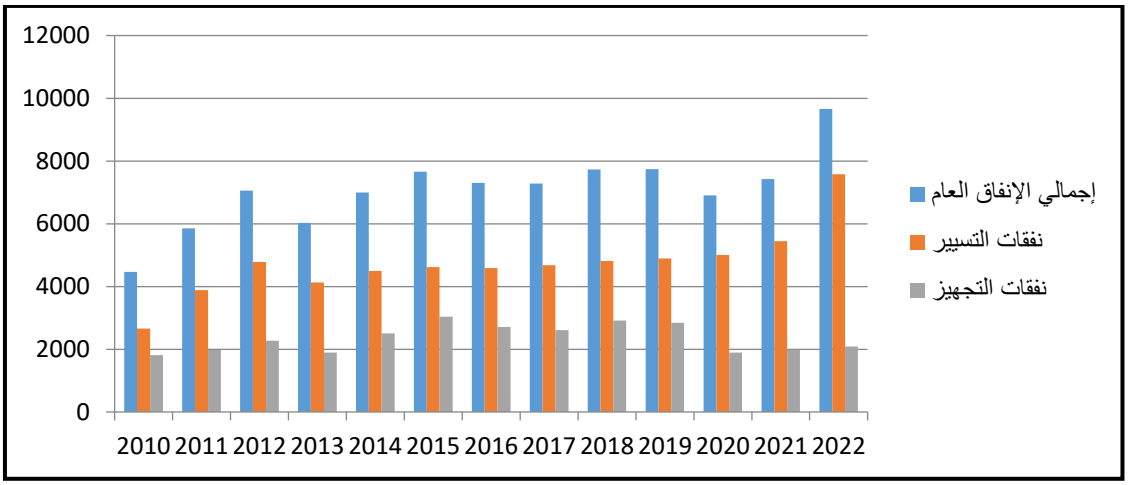

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

المطلب الثالث: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تمويل إنفاقها على العديد من المصادر منها مصادر تقليدية على غرا الإيرادات العامة وصندوق ضبط الموارد، ومصادر مستحدثة على غرار التمويل غير التقليدي، وفيما يلي تفصيل لهذه المصادر.

الفرع الأول: الإيرادات العامة

تمثل مداخيل الحكومة والقطاع العام تجمع من عدة مصادر مثل: الأنشطة الإدارية، الرسوم والضرائب وبيع السلع و الخدمات التي تنتجها مؤسسات القطاع العام، كما تستعملها الدولة لتغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي. [1]

1 نور الهدى كردوسي، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2022/2021، ص23.

أولا: تقسيم الإيرادات العامة وفق المشرع الجزائري

يقسّم المشرّع الجزائري الإيرادات العامة حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه إلى[1] :

- ✓ **إيرادات جبائية:** تشمل الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الحقوق الجمركية، الضرائب على رقم الأعمال؛
- ✓ **الجباية البترولية:** تشمل الضريبة على إنتاج البترول السائل و الغاز، إضافة إلى الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال و النقل عبر القنوات؛
- ✓ **إيرادات أخرى:** وتتعلق بمختلف مداخيل أملاك الدولة، الهدايا والهبات وأموال المساهمات، والغرامات..الخ.

ثانيا: تطور هيكل الإيرادات العامة ومدى تغطيتها للإنفاق العام

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر ونسبة تغطيتها للإنفاق العام خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص168.

الجدول رقم (3) : تطور نسب تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في الجزائر للفترة (2010-2022)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام %	السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام %
2010	4392.9	98.34	**2017**	6047.9	83.04
2011	5790.1	98.91	**2018**	6826.9	88.29
2012	6339.3	89.81	**2019**	6601.6	85.28
2013	5940.9	98.62	**2020**	5640.9	81.71
2014	5738.5	82.03	**2021**	6597.5	88.81
2015	5103.0	66.65	**2022**	9467.3	98.00
2016	5110.1	70.02			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- معطيات الجدول رقم (2)
- تقرير بنك الجزائر لسنوات (2022، 2017، 2013) من الموقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالرغم من تنامي الإيرادات العامة في الجزائر من 4392.9 مليار دولار سنة 2010 إلى 9467.3 مليار دولار سنة 2022، إلا أن الإيرادات العامة لم تستطع تغطية الارتفاع المتزايد في الإنفاق العام، خاصة خلال الفترة (2014- 2021)، ويمكن إرجاع أسباب هذا العجز إلى زيادة حجم الإنفاق من سنة لأخرى وتراجع حصيلة الإيرادات النفطية خلال السنوات التي انخفضت فيها أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما انعكس بالسلب على إجمالي الإيرادات العامة (مثال ذلك انخفاض إجمالي الإيرادات العامة سنتي 2015 و2016) باعتبار أن الجباية النفطية تشكل أهم مصدر تمويلي لها، هذا ما جعل إيرادات الجزائر رهينة التقلبات في أسعار البترول، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية ضرورة البحث عن مصادر وآليات تمويلية بديلة ومستحدثة للإيرادات العامة تمكنها من فك ارتباطها تدريجيا بالنفط وكذا تساهم في تمويل الإنفاق العام.

الفرع الثاني: صندوق ضبط الإيرادات

أولا: التعريف بالصندوق

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالتحديد حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".[1]

تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات بموجب المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل: 27جوان 2000 م والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على فتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص بعنوان "صندوق ضبط الإيرادات" ويقيد هذا الحسابفي جانب الإيرادات فائض القيمة الناتج عن الإيرادات الجبائية التي تفوق تقديرات قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما جانب النفقات فيقيد فيه ضبط نفقات وتوازن ميزانية الدولة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض المديونية الخارجية. [2]

ولقد طرأ على قانون هذا الصندوق منذ تأسيسه العديد من التعديلات نذكر أهمها:[3]

-المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 67-02 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1422 الموافق ل 06 فيفري 2002الذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 103-302 تحت اسم " صندوق ضبط الموارد".

✓ قانون المالية لسنة 2004: حيث تم بموجب المادة 66 من القانون 22-23 تعديل الجانب الخاص بتمويل الصندوق و ذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر من أجل تسيير الدين الخارجي؛

✓ قانون المالية التكميلي لسنة 2006: بموجب المادة 25 المعدلة والمكملة للمادة 10 تم تعديل الهدف الأساسي من الصندوق ليشمل تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية إلى جانب عجز الموازنة العامة بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دج؛

---

[1] هاجر يحي، "**سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية – دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر**-"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغلنم، الجزائر، جويلية 2016، ص 33.

[2] العارم عيساني، "**دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2015-2000)**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، مارس 2018، ص ص123،122.

[3] المرجع نفسه، ص123.

✓ قانون المالية لسنة 2017: بموجب المادة 121 المعدلة للمادة 10 تم إلغاء الحد الأدنى الإلزامي للصندوق والمقدر ب 740 مليار دج للاستفادة من الأموال المتبقية بالصندوق لتغطية عجز الموازنة.

ثانيا: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2021)

يرتبط تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات بدرجة أولى بتطور حصيلة الجباية النفطية التي تحققها الدولة باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، والجدول الموالي يوضح تطور وضعية رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

الجدول رقم (4): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010- 2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع	السنوات	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2010	4842.8	**2016**	784.5
2011	5381.7	**2017**	0
2012	5633.8	**2018**	305.5
2013	5563.5	**2019**	305.5
2014	4408.2	**2020**	0
2015	2073.8	**2021**	682.1

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- Direction Général De La Prévision Des Politiques, " **Rapports de préentation es lois de finances "**, 2023.
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/prevision-et-politiques

سجل صندوق ضبط الإيرادات سنة 2010 رصيد قدره 4842.8 مليار دج، وارتفع رصيد الصندوق سنة 2011 ليصل إلى 5381.7 مليار دج ثم إلى 5633.8 مليار دج، ليسجل انخفاضاً طفيفا سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة مسجلاً رصيد قدره 5563.5 مليار دج، أما سنة 2014 انخفض رصيد الصندوق ليصل إلى 4408.1 مليار دج، و في سنة 2017 تم استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات ليصل إلى أدنى قيمة له 0 دج وهي قيمة لم يشهدها الصندوق منذ إنشائه ، ثم سجل

رصيد 305.5 مليار دج سنتي 2018 و2019 على التوالي سنة 2015، ليسجل رصيد صفري أخر سنة 2020، بعدها ارتفع رصيد الصندوق قليلا مسجلا ما قيمته 682.1 دج، للإشارة أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات يرتبط ارتباطا وثيقاً بأسعار النفط فيسجل ارتفاعا في رصيده كلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتنامت معها الإيرادات العامة، في حين ينخفض إلى أدنى رصيد له كلما انخفضت أسعار البترول وانخفضت معها الجباية النفطية.

ثالثا: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني

يعد صندوق ضبط الإيرادات بمثابة أداة حماية تعمل على إبقاء الموازنة العامة في وضعية توازن، خصوصا وأن الجزائر تستخدم العجز الموازني كأحد أدوات سياسة الميزانية بغرض تحقيق غاياتها التنموية لتقوية فيما بعد هذا العجز[1]، وللوقوف على مدة مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في احتواء العجز الموازني نستعرض الجدول الموالي:

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص174.

الجدول رقم(5): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2010- 2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الموازنة العامة خارج صندوق ضبط الإيرادات	العجز المغطى من قبل الصندوق	نسبة تغطية العجز
2010	-1918.7	791.9	% 41.3
2011	- 2902.7	1761.5	% 60.7
2012	- 3506.1	2283.3	% 65.1
2013	- 2143.2	2132.5	% 99.5
2014	- 5642.6	2965.7	% 52.6
2015	- 3103.8	2886.5	% 93.0
2016	- 2286	1387.9	% 60.7
2017	- 1234.8	784.5	% 63.5
2018	- 1342.6	131.9	% 9.8
2019	- 1139.7	0	% 0
2020	- 1788.9	832.4	% 46.5
2021	- 1520.7	0	% 0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- Direction Général De La Prévision Des Politiques, op.cit.

يتضح من خلال الجدول السابق أن صندوق ضبط الإيرادات كان له دور مهم في سد العجز الموازني واحتوائه، وبلغ حجم الاقتطاعات الخاصة بتمويل العجز الموازني من طرف الصندوق مبالغ مرتفعة بحيث عرفت نسبة تغطيته للعجز ارتفاعا ملحوظا خاصة خلال الفترة (2011- 2016) إذ بلغت سنة 2014 ما قيمته 2965.7 مليار دج، و وهو الأمر الذي ساهم في تآكل احتياطات الصندوق ونفاذها ليعجز بذلك عن تغطية العجز الموازني خلال السنوات 2019 و2021.

الفرع الثالث: القرض السندي كوسيلة لتمويل الإنفاق العام

القرض السندي طرحته الدولة الجزائرية وفقا لقرار نص المادة الأولى بالجريدة الرسمية الصادرة 04 ماي 2016 العدد 27 وبحسب الصيغة والخصائص الواردة بطرح هذه السندات فهو يعتبر سندا يصدر عن مؤسسة عمومية حكومية كجهة مقترضة والمواطنين كمقرضين من جهة ثانية من أجل الحصول على أموال للخزينة العمومية في مقابل نسبة محددة قانونية لمدة خمس سنوات.[1]

في ظل انحسار مصادر التمويل التقليدية وعجزها عن تغطية الإنفاق العام الذي يعرف تنامي متواصل وكبير في الجزائر، وبغرض تأمين احتياجات الموازنة العامة من التمويل، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعبئة المدخرات الاختيارية عن طريق تجربة القرض السندي التي انطلقت فيها في 17 أفريل 2017م، وتهدف العملية إلى تجنيد الموارد المالية المتاحة والمكتنزة في الاقتصاد بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة، وليس تمويل نفقات التسيير، وحددت مدة الاكتتاب 6 أشهر ويكون الاكتتاب مفتوح للجميع سواء للخواص أو للمؤسسات العامة أو الخاصة، وتم تحديد 50000دج كقيمة اسمية للسند، ومعدا فائدة عليه مقداره 5% للسندات ذات 3 سنوات و5.75% للسندات ذات 5 سنوات، لكن ورغم التحفيزات الممنوحة من قبل الدولة لإنجاح تجربة القرض السندي إلا أنه واجه العديد من العراقيل والصعوبات في الجزائر، لا سيما ما تعلق منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى أفراد المجتمع ورجال الأعمال، إضافة إلى ضعف التسويق الإعلامي بهذه التقنية من التمويل وكذا المحاذير الشرعية منها.[2]

الفرع الرابع: التمويل غير التقليدي كآلية مستحدثة لتمويل الإنفاق العام

التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات الطابع الاستثنائي تقره الحكومة بهدف إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية، حيث يمثل التمويل غير التقليدي مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها لمدة أقصاها 5 سنوات، بمعنى مبالغ تقرضها البنك المركزي للخزينة العمومية وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة.[3]

---

[1] فريد بن عبيد وإنصاف قسوري ، **آليات التمويل بالقرض السندي**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد 04، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، سنة 2017، ص133.

[2] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3] صالح بضياف، "**واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد 3، جامعة البليدة2، الجزائر، أوت 2020، ص ص24،23.

وفي الجزائر شرحت الجريدة الرسمية التمويل غير التقليدي بما يلي: " يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (05) سنوات، بشراء مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في مواجهة احتياجات تمويل الخزينة؛ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار".[1]

هناك عدة أسباب دفعت الجزائر لاعتماد هذا التمويل نذكر من بينها [2]:

- ✓ التقهقر الرهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الاقتصاد الجزائري وإن كان عرف بعض الارتفاع)؛
- ✓ ارتفاع نسبة التضخم؛
- ✓ تراجع مداخيل صندوق الاستثمار؛
- ✓ عدم تحصيل ما يسمى اصطلاحا في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء؛
- ✓ هشاشة قاعدة الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تزايد انخفاض قيمة العملة الوطنية.

لجأت الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي سنة 2017 من خلال إجرائها لتعديل على قانون النقد والقرض 90/ 10 بموجب القانون رقم 17/ 10 بالتحديد المادة 45 مكرر، ووفقا لهذا التعديل تغيرت علاقة التمويل التي تجمع بين البنك المركزي والخزينة العمومية، ووفقا للإجراءات الجديدة لتمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية قامت هذه الأخيرة بإصدار سندات حكومية مختلفة الآجال تتراوح بين 5 سنوات و30 سنة، تمكنت من خلالها من تعبئة 6556.2 مليار دج خلال الفترة الممتدة من نصف نوفمبر 2017 إلى غاية فيفري 2019، بالرغم من تصريح وزير المالية على أن الإصدار النقدي لن يتجاوز 2659 مليار دج.[3]

---

[1] أسماء مسعي وفضيل رايس، "**التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، جوان 2022، ص182.

[2] صالح بضياف، مرجع سبق ذكره، ص25.

[3] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص178.

المبحث الثاني: البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

مرّ النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تبلورت من خلال مجموعة من البرامج التنموية التي قامت بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، وسنتطرق من خلال هذا المبحث لمختلف البرامج التنموية التي شهدتها فترة الدراسة.

المطلب الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

الفرع الأول: التعريف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي

هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004) و(البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009)، سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج من النفقات مبلغ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار، وهو ما عزز الجهود التي شرعت فيها من سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لهذا اعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين؛ القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج؛ أي ما يعادل مبلغ 156مليار دولار، أما القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار).[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد خصص ما نسبته 40% من الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى توجيه 311 مليار دج نحو تنمية قطاعات البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة إلى توجيه أغلفة مالية كبيرة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، زيادة فرص التشغيل، تحسين شبكات الإمداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار سعي الدولة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية.[2]

---

1 عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، "**تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وإنعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 4، جامعة تيارت، الجزائر، ديسمبر2016، ص ص115،114.

2 عبد القادر فار، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2017/ 2018، ص170.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

إن أهداف هذا البرنامج اتخذت طابعا استراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 إلى غاية 2014، وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- دعم التنمية البشرية ومكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وتطوير الترقية العقارية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

الفرع الثالث: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

ارتكز مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي على خمس محاور أساسية وهي: التنمية البشرية، المنشآت القاعدية، برامج التنمية الاقتصادية، إنشاء مناصب شغل وتطوير اقتصاد المعرفة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص115.

الجدول رقم (6): مخصصات برنامج توطيد النمو (2010- 2014)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	21214	%100

المصدر: آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص141.

انطلاقا من معطيات الجدول يتضح أن التنمية البشرية استأثرت بالنصيب الأكبر من المخصصات المالية لهذا البرنامج على حساب بقية النشاطات الأخرى، بحيث قدرت حصتها ب 49.5% من إجمالي المخصصات المالية، وهذا ما يبين اهتمام الدولة برفاهية السكان وتحسين ظروف معيشتهم إضافة إلى تدعيم مختلف القطاعات بالكوادر البشرية المؤهلة خاصة في مجالات التعليم والصحة، أما ثاني أكبر مبلغ فخصص لقطاع البنية التحتية بنسبة 31.5%.

المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الثاني (2015- 2019)

الفرع الأول: التعريف ببرنامج توطيد النمو الثاني (2015- 2019)

نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-205 والذي تضمن قانون المالية لسنة 2015، بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان "برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019" ، كما نصت المادة 4 من نفس المرسوم أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019، بينما في باب النفقات كل

النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019.[1]

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الثاني (2015- 2019)

تمثلت أهداف البرنامج فيما يلي:[2]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول، ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام

[1] المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المؤرخ في 27 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، العدد 41، جويلية 2015، ص17.

[2] زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2017، ص ص221 ، 222.

بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.[1]

وفي ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الذي تميز بالتآكل السريع لاحتياطي الصرف الأجنبي ب 34.8% مليار دولار بين سنتي 2014و 2015، وضعف نمو الإيرادات العامة الذي أدى في ظل تنامي الإنفاق العام لتفاقم العجز في رصيد الموازنة العامة الذي قدر سنة 2015 ب 3103.8 مليار دج، والتوقعات ببقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لا تحقق التوازنات الاقتصادية المطلوبة، تم التعجيل بإعادة النظر في البرنامج الخماسي لصالح ما عرف ب"النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016- 2030)".[2]

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)

الفرع الأول: التعريف بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)

يعتبر برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال في سنة 2016، وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة مع مسار يغطي الفترة 2016- 2019، ومن جهة أخرى؛ يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.[3]

[1] زكريا مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص222.

[2] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] طلال عباسي وآخرون، "**النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية و التجسيد الفعلي**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية و المالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019/11/14، ص21.

الفرع الثاني: أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)

استهدف النموذج مجموعة من النقاط الأساسية، يعمل على تحقيقها حتى آفاق 2030 وهي:[1]

- مسار مستدام لنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ب 6.5% سنويا خلال الفترة (2020- 2030)؛
- العمل على ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينبغي مضاعفته إلى 2.3%؛
- مضاعفة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات؛
- الانتقال الطاقوي والذي من شأنه أن يسمح بتقسيم النمو السنوي لنصفين في استهلاك الطاقة الداخلي من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030، مع إعطاء سعر عادل للطاقة؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي، من خلال النقاط المستهدفة من نموذج النمو الجديد، فإنه يتم تركيز الجهود في مجموعة هامة من القطاعات المتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية وكذا الطاقات المتجددة، والتي ستسمح بتخفيض الاستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة، هذا ما سيساعد على تنويع الإنتاج والصادرات خارج المحروقات، والتي من شأنها رفع معدل النمو الحقيقي المستهدف في هذا البرنامج إلى 6.5 % سنويا.

الفرع الثالث: مراحل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)

تموضع البرنامج الجديد ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل في:[2]

المرحلة الأولى: مرحلة الإقلاع (2016- 2019) هدفت من خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي؛

---

[1] عبد الحكيم قلوح والغالي بن إبراهيم، "**تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016- 2030)-**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أفريل 2020، ص57 .

[2] عثمان علام وسعاد عيسد، " **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر خلال مرحلته الأولى (2016- 2019) دراسة تقييمية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التوجيهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة زيا عاشتر الجلفة، الجزائر، 11/14/ 2019، ص9.

المرحلة الثانية: تسمى المرحلة الانتقالية (2020- 2025) والتي تسمح بتحقيق تثمين للقدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار (2026- 2030) والتي ستتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني بحيث يكون الاقتصاد قد استنفذ جميع قدراته الاستدراكية، فتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وللوصول للنقلة المنتظرة آفاق 2030 وتحقيق رؤية النموذج تم رصد السياسات التالية:[1]

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر، من خلال خلق العديد من المؤسسات وتأسيس نظام فعلي للاستثمار؛
- تمويل الاستثمار، حيث يتطلب ذلك تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات، من خلال القيام بمراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني وإصلاح سريع للنظام البنكي وتطوير سوق رأس المال؛
- مراجعة السياسة الصناعية قصد تسريع نمو قطاع الصناعة، وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي؛
- تنويع المصادر الطاقوية وضمان الأمن؛
- حوكمة النموذج الاقتصادي من خلال وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية فضلا عن إضفاء أكبر قدر من النجاعة على إدارة الاقتصاد.

وعموماً يمكن القول أن ما يعاب على النموذج الاقتصادي الجديد للنمو هو أن الحكومة الجزائرية لم توضح آليات وطرق تجسيده على أرض الواقع، حيث اكتفت فقط بنشره على الأنترنت ب 21 صفحة، وأن هذا النموذج قد تم وضعه لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية، أي أنه لم يكن على الإطلاق جزء من رؤية مستقبلية شاملة وطويلة الأجل للدولة، وهو ما يجعلنا نؤكد على حاجتنا لصياغة رؤية مستقبلية بعيدة المدى تعفينا من اللجوء في كل مرة للحلول الترقيعية المستعجلة.[2]

[1] آمنة بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص ص144، 145.

[2] المرجع نفسه، ص145.

المبحث الثالث: تحليل مساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2010-2022)

سنتطرق من خلال هذا المبحث لتحليل مسار النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ثم تحليل علاقة النفقات العامة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

أولت الجزائر لمعدلات النمو أهمية كبيرة في العقود الأخيرة، حيث عملت الحكومة بكل جهودها من أجل تحسين معدلات نمو الاقتصاد من سنة لأخرى، ولعل أبرز نهج اعتمدته هي البرامج التنموية المختلفة وما صاحبها من مخصصات مالية ضخمة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وبالفعل كان لهذه البرامج والمخططات خلال هذه السنوات تأثيرات على معدل النمو الاقتصادي الذي عرف معدلات متأرجحة من سنة لأخرى، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022) .

الجدول رقم (7): تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2010- 2022)

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	معدل النمو في قطاع المحروقات (%)	معدل النمو خارج قطاع المحروقات (%)
2010	3.6	-2.2	9.6
2011	2.8	-3.3	6.3
2012	3.3	-3.4	6.1
2013	2.8	-6	7.3
2014	3.8	-0.6	5.6
2015	3.7	-0.2	5
2016	3.3	7.7	2.3
2017	1.6	-3	2.6
2018	1.1	-6.4	2.9
2019	01	-4.9	2.7
2020	-5.1	-10.2	-3.9
2021	3.4	10.5	2.3
2022	3.2	-0.6	4.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2013،2017، 2022)، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، من الموقع:**https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول السابق أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة متأرجحة صعوداً ونزولاً. حيث كان واضحا البطء في معدل النمو في سنة 2011 أين بلغ نسبة 2.8% مقارنة ب 3.6% التي سجلت خلال سنة 2010 ، ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار الركود في قطاع المحروقات من جهة والانخفاض في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من جهة ثانية .

أما سنة 2012 فقد عرفت انتعاش في النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو 3.3%، غير أنه في سنة 2013 عاود الانخفاض إلى 2.8%، وهذا بسبب الانخفاض الكبير وكذا الركود المسجل في قطاع المحروقات بالرغم من تحقيق نمو ايجابي في كل القطاعات الأخرى خارج المحروقات، وفي سنة 2014 ارتفع معدل النمو الاقتصادي بمعدل 3,8% نتيجة الارتفاع في معدلات النمو في قطاع

المحروقات والانخفاض الطفيف في معدلات النمو في القطاعات الأخرى. بعدها استمر الانتعاش في معدل النمو في قطاع المحروقات وتراجع معدل نمو إجمالي الناتج خارج قطاع المحروقات، وعليه حافظ معدل النمو الاقتصادي على نوع من الاستقرار خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، ليعود مرة أخرى للانخفاض في سنة 2016 حيث بلغ نسبة 3.3% مع توسع قطاع المحروقات بمعدل نمو بلغ 7.7%، أما سنة 2017 سجلت تراجع ملحوظ في معدل النمو ليصل إلى 1.6% بسبب الانخفاض والتراجع القوي والملحوظ لمعدل النمو في قطاع المحروقات بالرغم من الارتفاع الطفيف ب 2.6% في النمو الإجمالي للناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات. واستمر بعدها هذا التراجع و الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 حيث سجلت 1.1% كمعدل نمو رغم النمو الذي حققته القطاعات الأخرى الذي بلغ نسبة 2.9 %. ليستمر الانخفاض خلال سنة 2019 أين انخفض معدل النمو إلى 01 % بالرغم مع تسجيل ارتفاع طفيف في معدل النمو في قطاع المحروقات وانخفاضه في القطاعات خارج المحروقات.

أما سنة 2020 عرفت انخفاض كبير وفجوة في معدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت إلى 5.1- % ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع الكبير في معدلات النمو في كل من قطاع المحروقات، التي سجلت نسبة 10.2- % وأيضا باقي القطاعات خارج المحروقات بنسبة 3.9- %، هذا التراجع الرهيب في معدلات النمو يمكن إرجاع سببه إلى تبعات أزمة كوفيد 19 وتوقف عجلة النمو في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم ككل بما في ذلك الجزائر.

أما سنة 2021 فعرفت انتعاش في النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل النمو نسبة 3.4% بسبب أن النمو في قطاع المحروقات ارتفع إلى 10.5 % بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي عرفت هي الأخرى انتعاش ملحوظ، وفي الأخير نجد أن سنة 2022 سجلت تراجع في معدل النمو الاقتصادي ليصل نسبة 3.2 % بسبب الانخفاض والتراجع القوي لمعدل النمو في قطاع المحروقات الذي لم يشفع له الارتفاع في معدل النمو الإجمالي للقطاعات خارج المحروقات .

والمنحنى البياني التالي يفسر بوضوح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (06) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

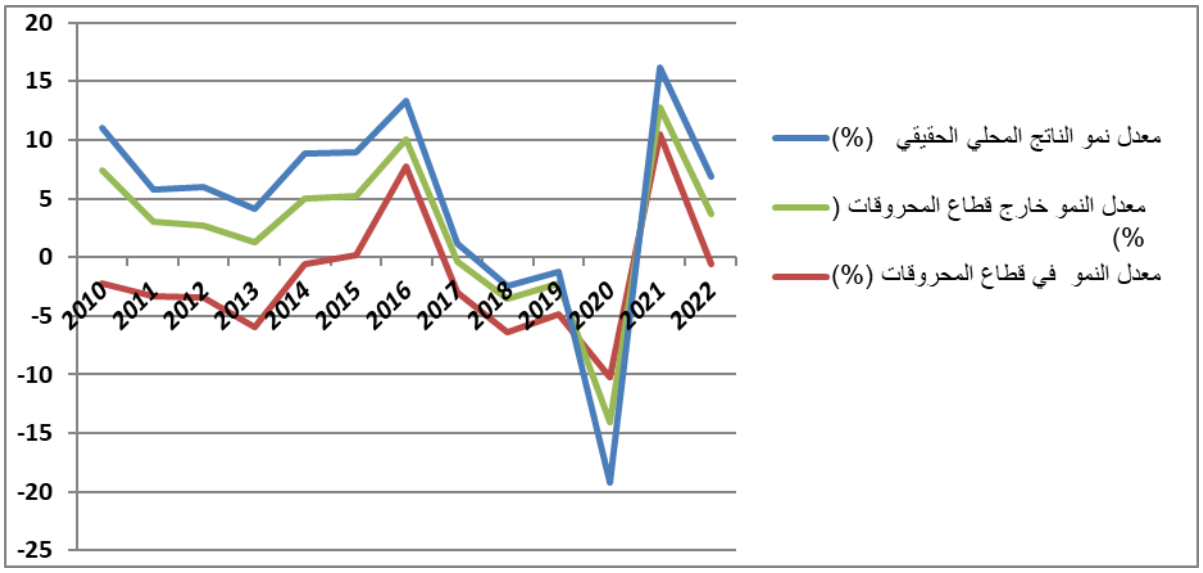

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2022)

قصد تحليل وتقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. نعتمد على الجدول الموالي الذي يتضمن تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)، وكذا نسب التوزيع القطاعي لمعدل النمو الاقتصادي، وهذا للقطاعات التالية: قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى خارج المحروقات كقطاع الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية وخدمات الإدارة العمومية وخارجها .

الجدول (8): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2022)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة خارج المحروقات (%)	البناء و الأشغال العمومية (%)	خدمات خارج الإدارات العمومية (%)	خدمات الإدارات العمومية (%)	حقوق و رسوم على الواردات (%)
2010	11991.6	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2	6.2
2011	14526.6	36.1	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4	5.9
2012	16115.4	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5	6.6
2013	16647.9	29.8	9.9	4.6	9.8	23.1	15.3	7.5
2014	17228.6	27	10.6	5	10.8	25.1	16.4	5.1
2015	16702.1	18.8	11.6	5.4	11.5	27.2	17.4	8.1
2016	17406.8	17.4	12.3	5.6	11.9	27.8	17.3	7.7
2017	18906.6	19.1	12.3	5.5	11.7	27.3	16.8	7.3
2018	20393.5	22.3	11.9	5.4	11.5	26.6	14.7	7.6
2019	20500.2	19.5	12.3	5.7	12.2	27	15.5	7.8
2020	18476.9	13.9	13.8	6.2	12.8	27.2	17.3	8.8
2021	22079.3	22.2	12.2	5.6	11.7	25.7	15.4	7.2
2022	27688.8	31.1	11.6	4.9	10.5	22.2	13.3	6.4
المتوسط (%)	/	25.11	11.07	5.24	11.03	24.65	15.81	7.09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2017،2013، 2022)، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، من الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

أما الشكل الموالي فيوضح بيانياً تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 .

الشكل رقم (7) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2010-2022)

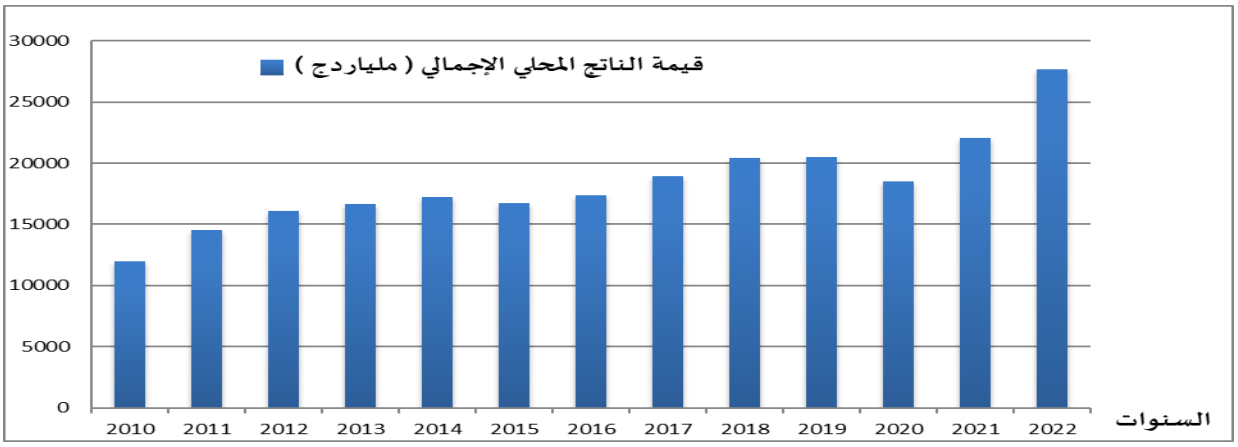

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (8).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والشكل البياني السابقين؛ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 كانت منخفضة وقدّرت ب 11991.6مليار دج، و هي تعتبر أدنى قيمة خلال فترة الدراسة. لكن ابتداءً من السنة الموالية 2011 إلى غاية 2014 شهد الناتج المحلي الإجمالي قفزة نوعية مرتفعاً من 14526.6 مليار دج سنة 2011 إلى 17228.6 مليار دج سنة 2014، ويعود الفضل في هذا النمو لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وبالتالي ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

أما سنة 2015 سجلنا انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي أين بلغت قيمة 16702.1 مليار دج وهذا بسبب تراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات بشكل ملحوظ، لتعود بعدها قيمة الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع وبنسق سنوي متزايد خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، حيث سجلت قيمة 17406.8 مليار دج في سنة 2016، ارتفعت إلى 20500.2 مليار دج في سنة 2019، غير أنه خلال سنة 2020 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي أين وصلت إلى 18476.9 مليار دج وهذا نتيجة التراجع الكبير في مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول بسبب الركود العالمي الذي دخل فيه الاقتصاد العالمي نتيجة تبعات أزمة كوفيد 19.

وخلال سنة 2021 عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر انتعاشاً ملحوظاً حيث وصلت قيمته إلى 22079.3 مليار دج ويعود ذلك إلى بداية التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة من أزمة كورونا وبداية انتعاش الوضع الاقتصادي ورجوعه لحالته

الطبيعية، هذا الانتعاش استمر لغاية سنة 2022 أين سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة وبلغ 27688.8 مليار دج، وهذا نتيجة عودة المساهمة الفعالة لقطاع المحروقات بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن من خلال الجدول السابق التفصيل أكثر في مساهمة كل قطاع اقتصادي على حدا في الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: قطاع المحروقات

قطاع المحروقات يعد من أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 25.11% محققا أعلى مساهمة فيه مقارنة بباقي القطاعات، ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري "اقتصاد ريعي" يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الارتباط الوثيق بين قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي جعل نمو هذا الأخير رهينة للتغيرات في أسعار النفط العالمية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترات التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي يكون ذلك بسبب انخفاض مساهمة قطاع المحروقات فيه، والعكس صحيح.

ثايا: قطاع الفلاحة

تراوحت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2015) بين 8.5% و11.6%، ثم ارتفعت القيمة المضاعفة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي واستقرت عند 12.3% سنتي 2016و 2017 وذلك بسبب تخصيص مبلغ ضخم لقطاع الفلاحة في البرامج التنموية مما يؤكد توجه الدولة نحو ترقية قطاع الفلاحة باعتباره قطاع مهم واستراتيجي يضمن التنويع الاقتصادي ويفك نسبيا ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط، وقد قدّر متوسط مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2010- 2022) بحوالي 11.07% من إجمالي مساهمة القطاعات الاقتصادية في PIB .

ثالثا : قطاع الصناعة

سجل قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة مساهمة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة بقية القطاعات الاقتصادية، فمن خلال قراءة معطيات الجدول يتبين لنا أنه وخلال فترة الدراسة تراوحت نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات بين 4.6% كأدنى نسبة و6.2% كأعلى نسبة مساهمة، وبلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع في PIB خلال فترة الدراسة فقط 5.24%، وبذلك يشكل قطاع الصناعة الحلقة

الأضعف ضمن قطاعات خارج المحروقات ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اهتمام الدولة الكافي بترقية قطاع الصناعة والنهوض به.

رابعا: قطاع البناء والأشغال العمومية

يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية رابعا من ناحية متوسط نسبة المساهمة في تدفق إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمته 11.03% ، وقدّرت أعلى مساهمة له في PIB نسبة 12.8% سنة 2020.

خامسا : قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية

يعتبر قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية من القطاعات الرائدة ويحتل الصدارة من حيث المساهمة في PIB خارج قطاع المحروقات، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة تراوحت بين 19.7% كأدنى نسبة مساهمة و27.8% كأعلى نسبة مساهمة، في حين بلغ متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الإجمالي حوالي 24.65 % محققاً المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.

سادسا: خدمات الإدارات العمومية

بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع خدمات الإدارات العمومية 15.81% خلال الفترة (2010-2022) وتعبر هذه النسبة عن أهمية القطاع والإضافة المعتبرة التي يقدمها في PIB حيث احتل المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وقطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية، هذه النسبة تعتبر مؤشر إيجابي وتؤكد وزن قطاع الخدمات بنوعيه ومساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

سابعا: حقوق ورسوم على الواردات

يساهم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسب ضئيلة تراوحت بين 5.1% كأدنى نسبة سجلت سنة 2014، و8.8% كأعلى نسبة تحققت سنة 2020، وخلال فترة الدراسة بلغ متوسط نسبة مساهمة الحقوق والرسوم على الواردات 7.09% وهي نسبة ضعيفة نوعا ما.

المطلب الثالث: تحليل علاقة النفقات العامة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2022)

تعد السياسة المالية الواجهة الرئيسية للدولة في سبيل دفع عجلة التنمية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، وتعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة المالية من خلال الدور الكبير الذي تساهم به في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية للدولة. لذلك سنحاول من

خلال هذا العنصر تحليل مدى مساهمة النفقات العامة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022)؛ وهذا من خلال عرض تطور نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي باعتماد الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2022)

السنوات	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	37.25	22.17	15.08
2011	40.29	26.70	13.59
2012	43.8	29.67	14.13
2013	36.18	24.82	11.36
2014	40.60	26.09	14.51
2015	45.84	27.64	18.2
2016	41.92	26.33	15.59
2017	38.52	24.74	13.78
2018	37.91	23.60	14.31
2019	37.76	23.88	13.88
2020	37.36	27.11	10.25
2021	33.64	24.66	8.98
2022	34.89	27.35	7.54

المصدر: من إعداد الطلبة بالرجوع إلى:

- معطيات الجدول رقم (2) والجدول رقم (8).
- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2017،2013، 2022)، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، من الموقع: **https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أنه خلال سنة 2010، بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي37.25%، ثم واصلت هذه النسبة في الارتفاع في السنتين المواليتين لتبلغ 40.29% خلال سنة 2011 و 43.8 % سنة 2012، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير خلال هاتين السنتين مما أدى إلى رفع نسبها إلى إجمالي الناتج المحلي(26.7% لسنة

2011 ثم 29.67% لسنة 2012)، في حين لم تتغير كثيرا نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هاتين السنتين.

أما خلال سنة 2013 فقد شهدت نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي انخفاضا محسوسا حيث سجلت 36.18% وذلك بسبب انخفاض نفقات التسيير، في حين نجد أن نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت تراجعا هي الأخرى وبلغت 11.36%. أما خلال سنتي 2015 و2016 فنلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي مسجلة نسب 40.6%و 45.84% على التوالي وهذا في ضل الأوضاع التي عرفت انخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة (2016- 2021) نلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي من سنة لأخرى بدءً ب41.92% سنة 2016 وصولا لنسبة 33.64 % خلال سنة 2021، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2015 ثم دخول الاقتصاد الجزائري في فترة الركود بسبب أزمة كوفيد 2019، وبحلول سنة 2022 ارتفعت نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 34.89% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 27.35% رغم انخفاض نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي التي سجلت 7.54% مقابل 8.98 % في السنة السابقة.

والشكل الموالي يوضح مساهمة النفقات العامة بأنواعها في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (8) : نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2022)

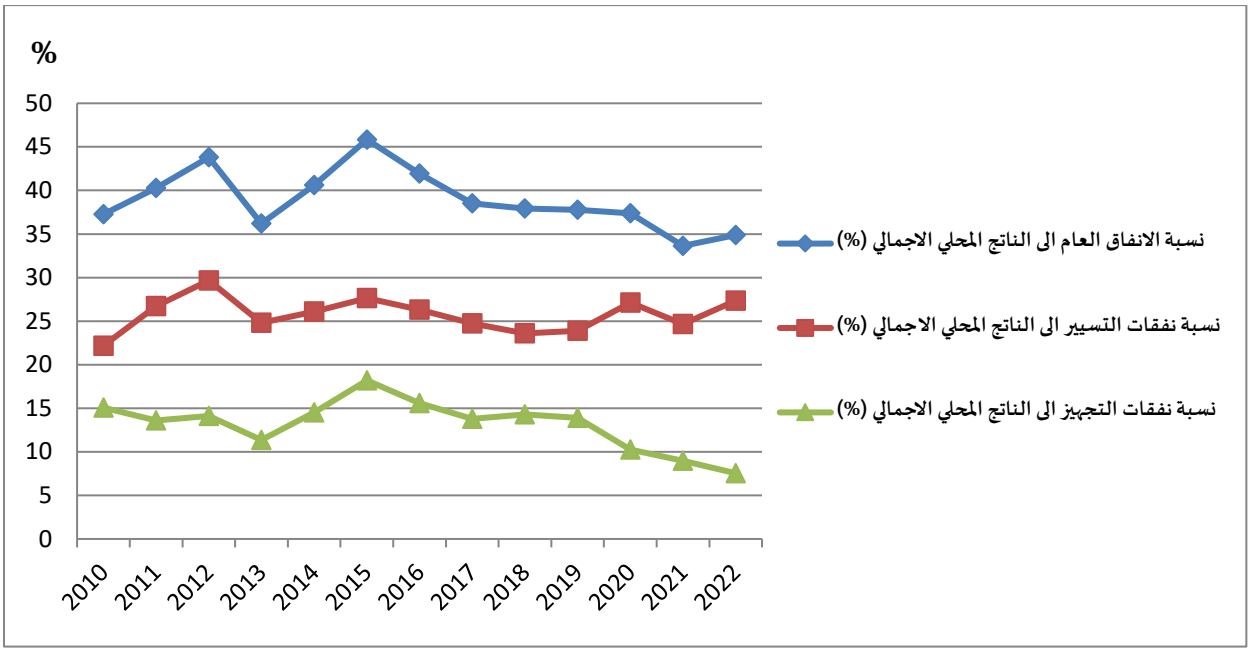

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (9).

مما سبق يتضح لنا أن مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2022 هي مساهمة معتبرة جدا، و هو ما يفسره الأثر الإيجابي للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، كما نشير إلى أن النفقات العامة في الجزائر تستحوذ عليها بشكل كبير جدا نفقات التسيير، هذه الأخيرة موجهة لقطاعات غير منتجة وتثقل كاهل الخزينة في حين أن نفقات التجهيز تمثل نسبة قليلة جدا من إجمالي النفقات وهو ما يعبر عن ضعف القطاعات الهيكلية المنتجة في الاقتصاد (قطاع الصناعة مثلا) وهذا ما يسبب عرقلة النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى عدة نتائج أهمها أن تطور النفقات العامة في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار الجزائر دولة تعتمد على العوائد النفطية بنسبة كبيرة في إيراداتها، وبناءً على ذلك يتم التوسع في الإنفاق العام عند انتعاش أسعار البترول في حين تُتَّبع سياسة التقشف في النفقات عند تهاوي أسعار البترول، ما يُلاحظ على هيكل النفقات العامة أيضا في الجزائر سيطرة نفقات التسيير على النسبة العظمى منها في حين لا تشكل نفقات التجهيز إلا نسبة قليلة ومعتبرة من إجمالي النفقات العامة في الجزائر.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة نجد أن النتائج المحققة من البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة متواضعة جدا ولا ترقى لما كان منتظر منها وهذا رغم حجم الإنفاق الكبير الذي صرف عليها، وما يؤكد ذلك هي معدلات النمو الضئيلة التي تم تسجيلها خلال فترة الدراسة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك لطبيعة هيكل النفقات العامة في الجزائر والتي توجه لقطاعات غير منتجة لا تقدم الإضافة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي لا تساهم في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي،

أما عن مساهمة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر وجدنا أن النفقات العامة ساهمت بشكل إيجابي جدا في حجم الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن النسبة الكبيرة منها توجه إلى نفقات التسيير ولا تستفيد منها القطاعات المنتجة وهو ما يتطلب إعادة هيكلة النفقات العامة في الجزائر وتقسيمها وفق ما يخدم القطاعات المنتجة في الاقتصاد.

خاتمة عامة

خاتمـــة عامـــة

يمثل الإنفاق العام أهم أدوات السياسة المالية فهو يستخدم في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة للدولة من بينها رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك تجنبا للاختلالات الاقتصادية التي تحدث في حالة اللا توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن هذا المنطلق تزايد الاهتمام بآليات الإنفاق العام وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي من قبل الاقتصاديين وصناع القرار، فالإنفاق العام الموجه للقطاعات المنتجة بطريقة فعالة وكفؤة من شأنه التأثير مباشرة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن هذا الاهتمام السائد ، فيسعى هو الأخر لدعم وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع تدخل الدولة في مختلف مجالات الاقتصاد، وهو ما يظهر جليا من خلال الإنفاق العام الذي وجه للبرامج التنموية والمبالغ الضخمة التي خصصت لذلك، ولعل أهم مصادر النفقات العامة في الجزائر هي العوائد النفطية، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الإنفاق العام في الجزائر وتقلبات أسعار البترول والعوائد المحققة منه، وهذا ما يفسر إتباع الجزائر لسياسة توسعية وأخرى انكماشية حسب تغير أسعار البترول في كل فترة.

✓ **اختبار الفرضيات**

- **الفرضية الأولى: صحيحة،** يعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية، وهو يستهدف بدرجة أولى إشباع الحاجيات العامة وتحسين مستوى رفاهية الأفراد، فتعمل الدولة على تكييفه وفق الظروف والاختلالات الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم تتبع الدولة سياسة إنفاقيه انكماشية بهدف امتصاص الكتلة النقدية، والعكس في حالة الكساد يتم إتباع سياسة إنفاقيه توسعية بهدف تشجيع الاستثمار لتحقيق انتعاش اقتصادي.
- **الفرضية الثانية: صحيحة،** تتميز النفقات العامة في الجزائر بتزايد مستمر، ويعود السبب وراء هذا التزايد إلى مختلف الإصلاحات والبرامج التنموية التي باشرتها الجزائر قبل فترة الدراسة وخلالها أي الفترة (2010– 2022)، حيث تتطلب هذه البرامج مبالغ مالية طائلة لتجسيدها على أرض الواقع، وهو ما تثبته الإحصائيات المختلفة حول المبالغ المخصصة للمخططات التنموية المختلفة. والنفقات، بالإضافة إلا ما سبق تزايدا النفقات في الجزائر أيضا بسبب اهتمام بالجانب الاجتماعي (تعليم، صحة..إلخ).

- **الفرضية الثالثة: خاطئة،** إذ تبين من خلال الدراسة أن النمو الاقتصادي هو عملية قصيرة المدى وقد تحدث بصورة تلقائية وتشير للزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جواب الحياة بسبب ظروف معينة كارتفاع أسعار البترول بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الريعي مثلا، فلا ينتج عنه تغيرات هيكلية، على عكس التنمية الاقتصادية التي تعتبر عملية مخطط لها طويلة الأجل يرافقها حدوث تغيرات هيكلية في اقتصاد الدول.
- **الفرضية الرابعة: خاطئة،** لا يمكن اعتبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر بأنها ذات اتجاه طردي، لأن الجزائر – وبسبب اقتصادها الريعي واعتمادها على العوائد النفطية كأساس لتغطية نفقاتها– نجدها في أغلب الأحيان تعمد إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما لا يؤدي إلى رفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها توجه معظم نفقاتها إلى نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، هذا ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، فحتى تكون العلاقة طردية بين هذين المتغيرين لابد أن يوجه الإنفاق العام للقطاعات الإنتاجية فيؤدي ذلك حتما إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

✓ **نتائج الدراسة**

تنحصر أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا في:

- يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورة ملحة، لقدرتها على تحقيق التوازنات الكلية على المستوى الداخلي أو الخارجي ولتحقيق الأهداف التنموية المسطرة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد هذا التدخل على منع الاحتكارات وعلى علاج الاختلالات الاقتصادية.
- تعتبر سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية، وهي مجموع الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتوزيع مواردها المالية على مختلف قطاعاتها، بغية إشباع حاجياتهم.
- تعتمد الدولة على سياسة الإنفاق العام بغية التأثير على مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وبهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي بمختلف أبعادهما.
- اعتماد الجزائر على البرامج التنموية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة.
- ارتفاع مستويات الإنفاق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2022، مع وجود تفاوت فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين نفقات التسيير والتجهيز، إذ نجد أن تفوق نسبة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز طيلة فترة الدراسة، وهذا يبين إهمال القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تساهم فعليا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- عدم فعالية سياسة الإنفاق العام في الجزائر، وهذا ما ظهر جليا من عدم نجاح البرامج التنموية بالصورة المطلوبة رغم ضخامة المبالغ المنفقة لها، وهذا ما يبين ضرورة التخصيص الأمثل للموارد وتوجيه للإنفاق على القطاعات المنتجة التي يترتب عنها تحقيق عوائد أكثر من غيرها.
- ارتباط الإنفاق العام في الجزائر بالعوائد النفطية، فكلما ارتفعت هذه العوائد ترتب عنها سياسة إنفاقيه توسعية والعكس في حالة انخفاض الإيرادات النفطية تلجأ الدولة لسياسة تقشفية، وهذا يدل على أن الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات الجبائية قد أضعف دور بقية مصادر التمويل الأخر.
- ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري وهذا ما كشفته الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها كانهيار أسعار البترول سنة 2014 وأزمة كورونا 2019.
- تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر هو تأثير ضعيف لأن الإنفاق يوجه للقطاعات غير المنتجة، وهذا ما يثبت ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد والناتج عن التوسع في النفقات العامة وتغطيته باللجوء للواردات.

✓ **التوصيات**

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي شأنها الرفع من فعالية سياسة الإنفاق العام لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، ولعل أهمها:

- توجيه الإنفاق العام لنفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، مع ضرورة ترشيد نفقات هذه الأخيرة باعتبارها غير منتجة.
- محاولة تحسين أداء القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة القليلة في الناتج المحلي الإجمالي، كقطاع الفلاحة والصناعة.
- ضرورة التركيز على سياسات جانب العرض، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الجهاز الإنتاجي، وبالتالي أي زيادة في الإنفاق العام (جانب الطلب) ينجم عنها ارتفاع الضغوط التضخمية وزيادة اللجوء للواردات لتغطية الطلب المتزايد.
- العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة، لتخفيف الضغط على الإيرادات البترولية، وذلك عبر توسيع الوعاء الضريبي وتطبيق سياسات صارمة في محاربة الغش والتهرب الضريبي باعتبارهما السبب الأول في تراجع الحصيلة الضريبية في الجزائر.

- فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، من خلال إيجاد مصادر تمويل بديلة تتسم بالديمومة والاستقرار وكذا تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- ضرورة التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية (السياسة المالية– السياسة النقدية– سياسة سعر الصرف) لتحقيق الأهداف المسطرة بفعالية.

أفاق الدراسة:

بناءا على جملة النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة، ونظرا لطبيعة الموضوع وارتباطه بعدة مواضيع أخرى، نجد أن موضوع دراستنا واسع ولا يمكن الإحاطة بجميع زواياه، لذا طرحت أمامنا عدة تساؤلات التي لم يسمح لنا إطار الدراسة بالتطرق لها بشكل أعمق، بحيث يمكن أن تكون منطلق لدراسات مستقبلية يمكن البحث فيها، ولعل أهمها:

- إصلاح أنظمة الدعم الحكومي كإجراء لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر.
- دور النفقات العامة في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر.
- حوكمة السياسة المالية كألية لتفعيل أثرها على النمو الاقتصادي.
- صيغ التمويل الإسلامي كبديل شرعي لتنويع مصادر الإنفاق العام في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I.الكتب:

1. أحمد يوسف دودين، "**أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي**"، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

2. إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1984.

3. سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.

4. عادل فليح العلي، "**مالية الدولة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

5. علي حاتم القريشي، "**اقتصاديات التنمية**"، ط1، دار الكتب والوثاق، العراق، 2017.

6. لحسن دردوري والأخضر لقليطي،"**أساسيات المالية العامة**"، ط1، دار حميثرا للنشر، مصر، 2019.

7. محمد خصاونة، "المالية العامة بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8. محمد عباس محرزي، " **اقتصاديات المالية العامة**"، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

9. محمد عمر أبو دوح، "**ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

10.محمود علي الشرقاوي، "**النمو الاقتصادي و تحديات الواقع**"، دار غداء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

II.المجلات

1. أحمد بوجلال، "**إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر**"، مجلة دراسات–العدد الاقتصادي–"، المجلد 15، العدد 2، جامعة الأغواط، جوان 2018.

2. أسماء مسعي وفضيل رايس، "**التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر**"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، جوان 2022.

3. براهيم خناطلة ونادية خلفة، "**ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة**"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1.

4. بن مسعود عطا الله وعبد الناصر بوثلجة، "**أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية العدد 7، المجلد2، جامعة الوادي الجزائر، ديسمبر 2014.

5. زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2016-2001**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2017

6. سفيان هواري وفاطمة نقال، "**أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط الجزائر، المجلد5، العدد1، جوان 2021.

7. صالح بضياف، "**واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10، العدد 3، جامعة البليدة2، الجزائر، أوت 2020.

8. صالح صالحي، "**تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة فرحات عباس-سطيف1، 2013.

9. عابد شريط وجلول ياسين بن الحاج، "**تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 4، جامعة تيارت، الجزائر، ديسمبر 2016

10.العارم عيساني، "**دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2015-2000)**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، مارس 2018.

11.عبد الحكيم قلوح والغالي بن إبراهيم، "**تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016- 2030)-**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أفريل 2020

12.عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية،"**انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 12، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

13.فريد بن عبيد وإنصاف قسوري، "**آليات التمويل بالقرض السندي**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد 04، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، سنة 2017.

14.مليكة حجاج، "**الأدوات الرقابية على النفقات العامة في القانون الجزائري**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجلفة، مارس 2018.

15.ناجم وافي وعبد الجليل جلايلة، "**ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019)**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد8، العدد2، جامعة أدرار الجزائر، جوان 2020.

16.هاجر يحي، "**سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية –دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر-**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد 11، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، جويلية 2016.

17.وهيبة سراج، "**دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، جانفي 2018.

18.يوسف جيلالي، "**تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم**"، مجلة

الفكـر القـانوني والسياسـي، المجلـد7، العـدد2، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة الأغـواط الجزائر، نوفمبر 2023.

19.يوسف قاشي وناصر بن سنة(2019)، "**دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة)**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد8، العدد1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، جانفي 2022.

III.الرسائل والمذكرات

1. أحمد ضيف، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014 .

2. آمنة بومعزة، "**دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي الجزائر،2024.

3. إيمان بوعكاز، "**أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2015/ 2016.

4. بهاء الدين طويل، "**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، الجزائر 2016/2015 .

5. حميد عزري، "**أثر النفقات العامة على التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2019/ 2020.

6. دنيا فتاح، "**دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر من 1990 إلى2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر الجزائر،2022/2021

7. سليم العمراوي، "**مساهمة سياسة الإنفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات-دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2015)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2018.

8. شوقي جباري، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2014/ 2015

9. عبد الرؤوف عبادة، "**محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية (1970–2008)** – "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/ 2011.

10. عبد العزيز طيبة، "**أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990–2010**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012

11.عبد القادر فار، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000–آفاق 2019)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2017/ 2018.

12. عفاف قميتي،"**سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2019/2018.

13. عمارية مكي، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1986–2017)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018/ 2019.

14.كفية قسميوري، "**أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2020/ 2021.

15. لعمرية لعجال، "**أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2014**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1 الجزائر، 2016/ 2017.

16. مسعود درواسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر (1990-2004)** -"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2005/ 2006.

17. نسيمة سابق، "**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2015.

18. نوار بومدين، "**النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011/2010.

19. نور الهدى كردوسي، "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 إلى 2018**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2022/2021.

IV.الملتقيات

1. حنان حاقة ومليكة خالدي، "**أثر الإنفاق العام على القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (1980-2015)**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 13 و14 مارس 2018.

2. طلال عباسي وآخرون، "**النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**"، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجزائر، سنة 2019.

3. عثمان علام وسعاد عيسد، " **النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر خلال مرحلته الأولى (2016- 2019) دراسة تقييمية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التوجيهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 11/14/ 2019.

4.عمار عماري ووليد محمادي، "**أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها

على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف1.

5. فايزة بونويرة وبلقاسم ماضي، "**العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945 قالمة الجزائر، يومي 24و25 أفريل 2018.

V.التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات (2017،2013، 2022)، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، من الموقع:**https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

IV.المراسيم والقوانين

1. المرسوم التنفيذي رقم 15-205 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، المؤرخ في 27 جويلية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، العدد 41، جويلية 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I.التقارير

1. Banque d'Algerie , "**Evolution Economique ET Monetaire En Algérie**", 2023.

2.Direction Général De La Prévision Des Politiques, "**Rapports de préentation es lois de finances "**, 2023.
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/services-2/prevision-et-politiques

3.Office National des Statistiques (ONS), "**Rétrospective Statistique 1962-2020**."

الملخــص:

يعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010– 2022)،من خلال تحليل أثر النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة التي عرفت عدة برامج تنموية رُصِدَت لها مبالغ مالية ضخمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ضعيفاً ومحدوداً كونه لا يركّز على جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر أحد ركائز الاقتصاد، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي العاجز على تغطية الطلب الناتج عن التوسع في حجم الإنفاق العام.كما خلصت الدراسة أيضا أن معدلات النمو في الجزائرمرتبطة بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات،مما جعلها رهينة أي صدمة أو أزمة بترولية تحدث وهو ما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الاقتصادية، مما يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات إقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة وتعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

النفـقات العـامة، نفـقات التسيير، نفـقات التجهيز، النمو الاقتصادي، الناتــج المحلي الإجمالي.

Résumé :

Les dépenses publiques sont l'un des outils de politique fiscale les plus importants utilisés par l'État pour satisfaire les besoins publics et atteindre les objectifs économiques souhaités, et cette étude a pour objectif de clarifier le rôle des dépenses publiques dans le soutien de la croissance économique en Algérie au cours de la période (2010-2022), en analysant l'impact des dépenses publiques sur le PIB au cours de cette période, qui a vu plusieurs programmes de développement pour lesquels d'énormes sommes d'argent ont été allouées pour soutenir le développement économique et social et promouvoir l'économie nationale.

L'étude a conclu que l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie reste faible et limité car elles ne se concentrent pas sur tous les secteurs économiques, en particulier les secteurs productifs tels que le secteur industriel, qui est l'un des piliers de l'économie, en raison de la faible flexibilité de l'appareil de production national, qui n'est pas en mesure de couvrir la demande résultant de l'expansion du volume des dépenses publiques. L'étude a également conclu que les taux de croissance en Algérie sont largement liés au secteur des hydrocarbures, qui en fait l'otage de tout choc ou crise pétrolière qui se produit, ce qui affecte négativement la réalisation des objectifs économiques, ce qui nécessite inévitablement la diversification de l'économie algérienne par des réformes économiques profondes qui créeront de la richesse et favoriseront la croissance économique.

Mots-clés :

Dépenses publiques, frais de gestion, frais de traitement, croissance économique, Produit intérieur brut (PIB).